

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصباح، لا يزال لدينا ٧٠ متكلما على القائمة بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية". إلا أنه وقبل الاستمرار في قائمة المتكلمين بشأن تلك المجموعة، سستمع اللجنة أولا وفقا لجدولها الزمني المعتمد إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، سعادة السيد بول بيير (السويد). وترد مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره في الوثيقة (A/71/259).

وأغتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيبا حارا بالسفير بول بيير في هذه الجلسة. وفي أعقاب بيانه، ستتحول اللجنة إلى صيغة غير رسمية لمنح الوفود الفرصة لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة الاستماع إلى البيانات بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية".

السيد بيير (السويد)، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره (تكلم بالإنكليزية): تحل في هذا العام الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقد أنشئ السجل في عام ١٩٩١ بوصفه تديرا لبناء الثقة عن طريق زيادة الشفافية في ما يتعلق بتصدير واستيراد منظومات الأسلحة التقليدية الرئيسية. وعليه، فإنه جهد ناجح. وعلى مر السنين، قدمت ١١٧ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير إلى السجل، مما وفر الإلهام لإنشاء عدد من آليات الشفافية على الصعيد الإقليمي. ولكن في نفس الوقت، خلال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1633417 (A)



والأسلحة الخفيفة في السجل تحت عنوان "معلومات أساسية إضافية" وظلت مدرجة تحت هذا العنوان منذ ذلك الحين.

وفي هذا العام، في ضوء زيادة الوعي العالمي بالدور الذي تؤديه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في زعزعة استقرار الأوضاع الإقليمية، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات أو إطالة أمدها، الأمر الذي يتسبب في معاناة إنسانية ويقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ناقش الفريق مزايا ومساوئ رفع مستوى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السجل يجعلها فئة ثامنة. وقد نوقش هذا المفهوم بوصفه تغييرا تقنيا في السجل، يعبر عن الطابع المتطور للنزاع المسلح والعنف المسلح، وكذلك باعتباره وسيلة لجعل السجل أكثر صلة بشواغل الدول الأعضاء، على أمل أن يكون ذلك حافزا لزيادة مستوى الإبلاغ.

وأجرى الفريق مناقشة مثمرة جدا، في رأيي. ويقدم التقرير وصفا كاملا تماما لمختلف الحجج التي جرى عرضها، تأييدا أو معارضة لإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها فئة ثامنة. وفي نهاية المطاف، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء لإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها فئة ثامنة. فقد رأى بعض المشاركين أن ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لهذه الخطوة.

وعوضا عن ذلك، قرر الفريق بروح بناءة للغاية تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الفئة المعنونة "معلومات خلفية إضافية" على أساس تجريبي، وإدراجها كفئة منفصلة إلى جانب الفئات السبع التقليدية حيث كانت هناك أصلا.

واتفق الفريق على أن هذا الحل - سبع فئات زائدا فئة واحدة - وسيلة مناسبة لتوفير مزيد من المعلومات لمواصلة مناقشة هذه المسألة في إطار فريق الخبراء الحكوميين المقبل. وفي واقع الأمر، فإن استجابة الدول الأعضاء في هذه القاعة هي التي ستحدد الخطوة التالية الآن. ونسعى حقا إلى تحديد ما إذا كانت هذه الرؤية الجديدة لهذه الفئة الهامة من الأسلحة

السنوات الأخيرة، تراجع تقديم تقارير إلى السجل نفسه، الأمر الذي ينبغي أن يثير قلق جميع الدول الأعضاء.

ويتضمن السجل بندا حكيما ينص على تشكيل فريق خبراء حكوميين مرة كل ثلاث سنوات لاستعراض تشغيل السجل، ويشرفني ترؤس دورة هذا العام، بالتعاون مع خبراء من الاتحاد الروسي، ألمانيا، بلغاريا، ترينيداد وتوباغو، جمهورية كوريا، سنغافورة، شيلي، الصين، فرنسا، كازاخستان، كولومبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وقدم فريق يضم مجموعة موظفين مهنيين للغاية وعلى دراية واسعة من مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة الدعم باقتدار كبير لفريق الخبراء.

لقد كانت مهمة فريق الخبراء الحكوميين للسجل مزدوجة: دراسة ما إذا كان السجل وتعاريفه مساهمين لأحدث التطورات التقنية والتطورات في طابع النزاعات المسلحة؛ والنظر في كيفية إيقاف الاتجاه الحالي نحو الانخفاض في تقديم التقارير إلى السجل، أو عكسه وهو الأفضل. ويسرني أن يكون بوسعي الإفادة بأن الفريق نجح في تقديم إسهامات إيجابية في هذين المجالين.

وإذا بدأنا بالسجل نفسه، فقد استعرض الفريق جميع الفئات السبع للمعدات التي تشكل حاليا جزءا من السجل وجرى إدخال عدة تغييرات لتجسيد التطورات الجارية. وأوصى الفريق بتعديل تعريف الفئة الرابعة، "الطائرات المقاتلة"، بإضافة فئة فرعية جديدة للإبلاغ بصورة منفصلة عن المركبات المقاتلة المسيرة من دون طيار.

والمسألة الثانية التي درسها الفريق دراسة متعمقة هي مسألة تقديم تقارير إلى السجل بشأن الصادرات والواردات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه ليست بمسألة جديدة. فقد ناقشنا العديد من أفرقة الخبراء الحكوميين المتعاقبة. وكان فريق عام ٢٠٠٣ قد أدرج صراحة للمرة الأولى فئة الأسلحة الصغيرة

سأعلق الجلسة الآن لإعطاء الوفود الفرصة لإجراء حوار تفاعلي بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف اللجنة الآن النظر في مجموعة "الأسلحة التقليدية". وأحث جميع الوفود مرة أخرى على التقيد بالمدة الزمنية التي تقتصر على خمس دقائق فقط عند التكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول. وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عند انتهاء المدة الزمنية المخصصة لها. وأذكر الأعضاء بأن هناك ٧٠ متكلماً على القائمة.

السيد ماكاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني اليوم أن أدلي باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الاتحاد الروسي، أرمينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان وبيلاروس، ببيان مشترك بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

تسلم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بأهمية دعم الاستقرار والأمن في المنطقة التي تقع في نطاق مسؤوليتها وفي جميع أنحاء العالم، وهو ما يمكن تهديده بواسطة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن التزامها بالوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب برنامج العمل، فضلاً عن التزامها بمكافحة الانتشار الذي يشكل الأساس لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال. وتواصل الدول الأعضاء اتخاذ خطوات ملموسة ومتسقة لتنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع التشريعات وتنفيذها، علاوة على اعتماد التدابير التنظيمية الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ستشجع المزيد من الدول الأعضاء على إبلاغ السجل أم أنه لن يكون لها أثر أم سيكون لها أثر سلبي.

وفيما يخص الموضوع الثاني المتعلق بتعزيز أهمية السجل ووقف أو عكس مسار الاتجاه التنازلي في الإبلاغ، قدّم الفريق عدداً من التوصيات العملية إذ أننا نرى أن ذلك المسار مثير للقلق الشديد. ويتمثل الاقتراح الأول الذي سأبدأ بطرحه في تغيير وضع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو ما يستجيب لشواغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعاني من مشاكل محددة ذات صلة بهذه الفئة. غير أن الفريق قدّم أيضاً توصيات تهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء على استكشاف أوجه التآزر الممكنة بين السجل والصكوك الأخرى القائمة بشأن الشفافية على أساس أن انخفاض مستوى الإبلاغ ينطوي على مشكلة حقيقية بالنسبة للكثير من الدول الأعضاء.

وأوصى الفريق أيضاً بتدابير تهدف إلى تعزيز دور جهات الاتصال الوطنية في سجل الأمم المتحدة، وزيادة فعالية واستقرار آليات الإبلاغ الوطنية بمرور الوقت، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للسجل. ولا تقل زيادة وتيرة ما يسمى "عدم الوجود" فيما يتعلق ببناء الثقة لأغراض السجل أهمية عن الإبلاغ عن الصادرات أو الواردات. ويوصي الفريق بإدخال مفهوم تكرار عدم وجود ما يبلغ عنه. وقد تم شرح هذا المفهوم بالتفصيل في التقرير نفسه.

وليس هذا سوى ملخص مقتضب لبعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للفريق. وأوصي بتوفير النص الكامل للتقرير للدول الأعضاء بغرض المزيد من الدراسة والتفكير في ما إذا كان بوسع التدابير المتخذة على الصعيد الوطني أن تسهم في الحفاظ على السجل بوصفه عنصراً هاماً في إسهام الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيير على

بيانه.

الأطراف السادس المعقود كل سنتين في حزيران/يونيه، ولا سيما بشأن المساعدة والتعاون الدوليين من أجل زيادة الكفاءة في مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي، ونطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية من المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨. ونؤكد من جديد أيضاً أهمية الحق الشرعي لكل دولة ذات سيادة وسلطتها في استخدام الأسلحة التقليدية للأمن الداخلي والسلامة الإقليمية.

وتخطط الرابطة علماً بالتطورات في الأطر الأخرى والصكوك الدولية الملزمة قانوناً. وهي تشمل، أولاً، مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في جنيف في وقت سابق من هذا العام، الذي يشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها؛ ثانياً، الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي يستعرض التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاقية؛ وأخيراً، عقد الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في سانتياغو بشيلي.

ومن المنظور الإقليمي، يواصل وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا معالجة الشواغل المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك تهريب الأسلحة، من خلال الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى الاجتماع السنوي لرؤساء أجهزة الشرطة في الرابطة، يساعد أيضاً معهد علم الأدلة الجنائية للرابطة، الذي تأسس في عام ٢٠١٥، على تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات من أجل البحث عن الأدلة الجنائية.

ونرحب أيضاً بالاجتماع الافتتاحي للجنة التوجيهية للمركز الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للإجراءات المتعلقة بالألغام في مقره في بنوم بنه في ٢١ أيلول/سبتمبر. ويعمل

وتشدد الدول الأعضاء على أهمية دور المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع المنظمة الرامية إلى القضاء على الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز أمن تخزينها. والدول الأعضاء في المنظمة على استعداد أيضاً للتعاون مع جميع البلدان المعنية - مجموعات الدول والمنظمات الدولية - بهدف منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانب ومكافحته والقضاء عليه.

السيد شيرابانت (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي تايلند.

وتسلّم الرابطة بالآثار العشوائية وتزايد الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية. ففي كل عام تتسبب الأسلحة الصغيرة المستخدمة في حالات النزاع في ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ من الخسائر البشرية بين المدنيين، ما يجعل تلك الأسلحة أسلحة دمار شامل حقيقية. وما تزال شعوب بلدان الرابطة وما حولها تتأثر سلباً من النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى وجود الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات. إن أثرها يتجاوز الجريمة، مما يهدد السلام والأمن ويعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

وتؤيد الرابطة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، حيث أنه يتناول انتشار الأسلحة الفتاكة التي تواصل حصد الكثير من الأرواح. ونرحب بالمناقشات التي جرت في اجتماع الدول

والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي. يستشهد الهدف ١٦.٤ من أهداف التنمية المستدامة صراحة بهدف الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يعمل على إدامة الصراعات وتفاقم العنف المسلح، ويقوّض احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويغذي الإرهاب والجريمة المنظمة. لذا يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شأغلاً أمنياً رئيسياً لبلداننا. ونحن على اقتناع راسخ بالحاجة إلى مواصلة تعزيز عملنا الجماعي وتنسيقنا في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً وفقاً للمادة ٥١ ميثاق الأمم المتحدة، وحق كل دولة في صنع ونقل وحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية، فضلاً عن قدرتها على المشاركة في عمليات حفظ السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بمختلف المبادرات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتي اتخذها المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بالعمل بصورة بناءة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨.

إن الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها هو أداة عملية أخرى، وسنواصل المشاركة بشأن تنفيذه. ونرحب كذلك باعتماد وبدء نفاذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي يكمل اتفاقية

المركز بوصفه مركز امتياز إقليمي على معالجة الجوانب الإنسانية للذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات في الدول الأعضاء المهتمة للرابطة. وهو يساهم أيضاً في تعزيز التعاون في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي البلدان الأخرى، وكذلك مع المؤسسات المعنية، بما فيها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وأخيراً، تشير الرابطة إلى أن هناك عناصر جنسانية وعمرية في جدول أعمال الأسلحة التقليدية حيث النساء والأطفال هم ضحايا ويتأثرون بشكل غير متناسب. ونحث جميع جهود الوقاية ومساعدة الضحايا على أخذ ذلك بعين الاعتبار، وإدراج أصوات ومنظورات جميع الضحايا.

السيدة غويتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أدلي بهذا البيان باسم ٦٠ دولة، بما فيها بلدي فرنسا. والقائمة الكاملة للدول متاحة في نسخة مطبوعة وزعناها في القاعة ونشرناها على بوابة الخدمات الموفرة للورق (PaperSmart).

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تودّ بلداننا أن تكرر الإعراب عن قلقها الشديد بشأن تصنيع ونقل وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط وانتشارها غير المكبوح.

لقد قتلت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزيد من الناس أكثر من أي سلاح آخر. وهي مسؤولة عن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من الوفيات سنوياً ويُعزى إليها أكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا النزاعات المسلحة. وكما هو معترف به في عام ٢٠٠١ في إطار برنامج العمل، فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له طيف واسع من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ويشكل تهديداً خطيراً للسلام

ثانياً، وإذ ندرك حقيقة أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، فإننا نشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحديد مصادر الاتجار غير المشروع وإيجاد سبل للتصدي لها. وهذا يشمل إنشاء القوانين العملية، حيثما لا توجد، والأنظمة والإجراءات الإدارية الوطنية الفعالة لممارسة مراقبة فعالة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تجريم التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب القانون المحلي وحيازتها وتخزينها والاتجار بها ضمن مجالات اختصاصه. وتوفر الصكوك الدولية القائمة الإطار الملزم للتصدي لهذه الجهود، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

ثالثاً، نقر أيضاً بالمساهمة الهامة التي قدمها المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الصناعي، لمساعدة الحكومات على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في جملة أمور.

رابعاً، نؤكد مجدداً أن التعاون والمساعدة الدوليين أمران حاسمان لتحقيق مستوى متجانس من العمل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمساعدة على تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات ينبغي أن تعالج، ضمن جملة أمور، تكييف الأطر المعيارية، وإنشاء الهياكل والإجراءات الوطنية، وتطوير التدريب. كما يتعين أن تكون ممارسات المساعدة شاملة في جميع مراحل دورة المشروع ومستدامة بعد فترة دعم الجهات المانحة. ونحن ملتزمون بتعزيز العمل التعاوني والمركز والمحدد الأهداف من أجل تحديد الاحتياجات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الآليات الرامية إلى تحسين تنسيق الجهود وتحسين المشاورات وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون.

خامساً، إن مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية في إطار الصكوك الدولية أو المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو دون

الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واعتماد وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي تشمل نطاقها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تهدف معاهدة تجارة الأسلحة إلى تعزيز التعاون والشفافية والعمل المسؤول في التجارة المشروعة بالأسلحة التقليدية، وإنهاء تحويل وجهة الأسلحة وبناء الثقة بين الدول. وهي تسهم في الحد من المعاناة البشرية. فهي أداة أساسية يجب تنفيذها تنفيذاً فعالاً من جانب الدول الأطراف. وسنعمل معاً على تعزيز عالميتها.

وفي حين أن لكل من هذه الصكوك الدولية تركيزها وعضويتها، فهي يكمل كل منها الآخر. إن بلداننا ملتزمة بالعمل على تحقيق عالميتها، الأمر الذي هو أفضل ضمان، إلى جانب تنفيذها الكامل والفعال، لاتساق الإجراءات الدولية وكفاءتها.

إن التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه قد ساعد على إرساء أسس إطار متين، ولكن يلزم عمل المزيد. ونعتقد أن من الضروري الآن متابعة هذه المشاركة، ولا سيما من خلال تعزيز الكفاءة والتنسيق والاتساق والاستدامة الإجراءات المنفذة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا في المجالات التالية.

أولاً، ندرك أن التحدي الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه هو تحد متعدد الأوجه ويتطلب العمل، في جملة أمور، بشأن الاتجار، والتكديس المزعزع للاستقرار، وأمن المخزونات، والتنشيط غير المشروع، والوسم والتعقب، وتنظيم التجارة والترخيص ومراقبة الحدود، وكذلك منع نشوب النزاعات وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ. وتستدعي هذه الأبعاد المختلفة الالتزام الدولي بنهج شامل ومستدام.

تؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً طويل الأمد باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. سيوفر المؤتمر الاستعراضي الخامس فرصة جديدة لاتخاذ قرارات هامة للدورة الاستعراضية المقبلة. ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، والامتنال الكامل لأحكامها، من بين أولوياتنا. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على الشفافية وبناء الثقة في تنفيذ البروتوكول الخامس.

نعرب عن شعورنا بالقلق إزاء التأثير العالمي المتزايد للهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص آثارها واستخدامها العشوائي في ارتكاب الأعمال الإرهابية. نحن نرحب بالإعلان السياسي بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة. نرحب أيضاً بأول مشروع قرار للجنة الأولى بشأن التصدي للتهديد الذي تمثله الأجهزة المتفجرة المرتجلة (A/C.1/71/L.68/Rev.1).

إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المناسب لمناقشة التطورات المستقبلية في مجال تكنولوجيا الأسلحة، بما في ذلك نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة. ونحن نقدر اعتماد التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الخامس لفريق الخبراء لعام ٢٠١٦ بتوافق الآراء. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠١٧.

ونعرب عن قلقنا إزاء الآثار الإنسانية للاستخدام العشوائي وغير المتناسب للألغام غير الألغام المضادة للأفراد والعواقب الوخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذا الاستخدام، مع التسليم في الوقت نفسه بأنه يمكن استخدامها

الإقليمية يشكل عنصراً هاماً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أبرزت دول عديدة عمليات نقلها للأسلحة في إطار الصكوك الدولية أو المتعددة الأطراف أو الإقليمية. ونود أن نواصل جهودنا في هذا الاتجاه ونشجع الدول الأخرى على القيام بذلك. وفي هذا الصدد، نشجع الدول على الإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تنفذها لإدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، ندعو الدول إلى تقديم تقاريرها الوطنية الطوعية في الوقت المناسب.

نعرب عن تقديرنا للجهود الجارية بالفعل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، التي أثبتت جدواها. ونحن عازمون على تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال الآليات الرامية إلى تحسين تنسيق الجهود وتحسين المشاورات وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والجمارك بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيراً، نعيد التأكيد على ضرورة مكافحة إيصال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجماعات الإرهابية، ونلتزم بتحديد سبل تكثيف وتسريع التعاون الدولي في هذا المجال. وكجزء من هذه الإجراءات، سنظل يقظين من أجل الاستفادة من توافق الآراء السائد بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تحسين الاستجابة الدولية لهذا التحدي، بما في ذلك من خلال القرارات المتخذة في الدورة الحادية والسبعين الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عقبة كبيرة أمام السلام والأمن والنمو والتنمية في أنحاء كثيرة من العالم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، الذي يظل أساسياً لاتخاذ مزيد من الإجراءات للتصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. نؤيد أيضاً قرارات مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبشأن المرأة والسلام والأمن. إن مشاركة المرأة ودورها القيادي، على قدم المساواة وبشكل فعال، في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن هما أمران حاسمان لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات كبيرة من خلال عدد من المشاريع إلى مختلف البلدان لتعزيز لإجراءات المتخذة لمكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان الأقاليمي المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أطلقته فرنسا باسم مجموعة كبيرة من الدول، ويعيد تأكيد الالتزام الدولي بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح دور وأهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه في هذا العام. ولا يزال سجل الأمم المتحدة يشكل تديراً هاماً من تدابير الشفافية وبناء الثقة في ميدان تجارة الأسلحة التقليدية.

يتشاطر الاتحاد الأوروبي بشكل تام أهداف اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وسيواصل دعم تنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونؤكد من جديد تطلّعنا إلى تحقيق أهداف الاتفاقية بحلول عام

كأسلحة مشروعة شريطة وجود ضمانات مناسبة لكفالة حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ونعتقد أن إجراء مزيد من المناقشات بين الخبراء بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية أمرٌ وجيه. نشعر بالقلق إزاء الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الحارقة المطلقة من الجو مؤخراً ضد أهداف تقع داخل تجمعات كبيرة من المدنيين في سورية.

ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة تمثل صكاً تاريخياً ينص على معايير دولية مشتركة قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، مما يجعلها أكثر مسؤولية وشفافية ويحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسريبها. ونحن ملتزمون بتحقيق عالميتها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المعاهدة خطوة رائدة في إعادة تأكيد مفهوم العنف الجنساني بوصفه عاملاً ينبغي أخذه في الاعتبار عند إجراء تقييمات التصدير.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج المثمرة التي أسفر عنها المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود بجنيف في آب/أغسطس، وباعتماد قرارات بشأن صندوق التبرعات الاستئماني، ونماذج الإبلاغ وإنشاء الأفرقة العاملة بشأن الشفافية والإبلاغ وتنفيذها وتحقيق عالميتها. وقد حان الوقت للبناء على هذه الأسس الهامة من أجل التصدي على وجه الخصوص لتحديات التنفيذ الفعال وتحقيق العالمية.

يقوم الاتحاد الأوروبي بالفعل بتنفيذ برنامج مكرس لمساعدة ١٦ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا على تعزيز نظم مراقبة الأسلحة لديها بما يتماشى مع متطلبات المعاهدة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة هذا الدعم في السنوات القادمة. يشجع الاتحاد الأوروبي بنشاط إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

إن تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها واستخدامهما على نحو غير مآذون به يشكل

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً أنها ليست من بين مصنعي ولا مصدري الأسلحة التقليدية ولا من كبار مستورديها، ولكنها لم تنج من الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ولا نزال متأثرين سلباً بهذا النشاط غير المشروع العابر للحدود والمرتبط، في جملة أمور، بالاتجار غير المشروع بالمحدرات وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية. وقد علمتنا التجربة أنه يمكن التصدي لهذه الحقائق المؤسفة بنجاح إذا اعتمدنا نهجاً تعاونياً.

ومن هذا المنطلق، أنشأت الجماعة الكاريبية آليات وأطراً إقليمية لتنسيق جهودها لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي تشمل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة، والتي أنشئت ضمن إطار إداري وهي مكلفة بتفعيل جدول الأعمال الإقليمي المتعلق بمكافحة الجريمة وتعزيز الأمن.

وبالمثل، أصدر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية إعلاناً بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠١٢، أكد أهمية الدور الذي يتعين أن تضطلع به الدول المصنعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في منع تسريبها إلى قنوات الاتجار غير المشروع. وتود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تكرر هذا الموقف، وأن تذكر جميع الدول التي تصنع هذه الأسلحة بمسؤوليتها عن زيادة جهودها الرامية إلى الحد من إمكانية تحويلها لخدمة أغراض غير مشروعة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء الزخم الإيجابي الذي شهدناه خلال السنة الماضية على صعيد تنظيم الأسلحة التقليدية ومراقبتها. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيد العالمي للتصدي لتلك الأخطار.

٢٠٢٥. ويساورنا بالغ القلق إزاء الادعاءات المتعلقة باستخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل دول أطراف، ونناشد جميع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول الامتناع عن استخدامها. وباعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المانحة الإنسانية، فإنه سيواصل تقديم المساعدة، ولا سيما فيما يتصل بإزالة الذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك الألغام والذخائر الصغيرة، وكذلك تدمير الفائض من الذخائر، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، والتوعية بمخاطر الألغام في أكثر البلدان والمناطق تضرراً في العالم. وفي الاتحاد الأوروبي، يشكل النهج القائم على نوع الجنس، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، جزءاً من أعمالنا في المجال الإنساني. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتولي إيطاليا رئاسة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام لفترة السنتين الحالية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية وندعو جميع الأطراف إلى التقيد التام بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

ونخطط علماً بخطة عمل دوبروفنيك، التي تحدد التحديات الرئيسية التي ينبغي أن تعالجها الدول الأطراف في الاتفاقية. ونشير إلى أن الدول الأطراف قد اتفقت بتوافق الآراء على تنفيذ التزاماتها المتبقية في أقرب وقت ممكن بهدف تنفيذها جميعاً قبل عام ٢٠٣٠. ونخطط علماً بمشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية" (A/C.1/71/L.22). ونرحب بإعلان فرنسا وألمانيا وإيطاليا مؤخراً إتمام تدمير مخزوناتهما قبل الموعد النهائي المحدد.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي إسهام المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية إسهاماً قيماً في عملنا بشأن مسائل الأسلحة التقليدية. كما نقر بإسهام قطاع صناعة هذه الأسلحة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإسهام بنشاط في المناقشات في مختلف محافل نزع السلاح وعدم الانتشار. وتبذل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمة هامة لدعم التقدم المحرز في هذا المجال.

ونعتقد أنه تم إرساء أساس جيد للمؤتمر الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٨ ونعترم المشاركة المحدية في تلك المداولات. ونرى أن برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة متعاضدان، وقد انضمنا إلى الدول الأخرى العديدة، ولا سيما خلال الاجتماع السادس لفترة السنتين الذي اختتم مؤخرًا، في التوعية بأنه مع شروع الدول في تنفيذ المعاهدة، فإن صلاحها بالصكوك الأخرى ستكون أمرا هاما.

والجماعة الكاريبية، إدراكا منها لأوجه التكامل بين معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل، وفي ضوء محدودية القدرات، تسعى إلى تحديد تدابير عملية تتيح مواءمة تنفيذ المعاهدة وبرنامج العمل. وفي هذا الصدد، تعمل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة مع الدول الأعضاء فيها لإعداد مشروع قانون نموذجي بشأن المعاهدة. ويستكشف ذلك القانون أوجه التآزر بين المعاهدة والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بتحديد الأسلحة مثل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا تزال الجماعة الكاريبية ترحب بدعم المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة، مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد دعمت تلك المنظمة وساعدت الدول الأعضاء في الجماعة في تنفيذ تدابير لبناء القدرات وبرامج للمساعدة التقنية وتطلع إلى استمرار هذا التعاون.

كما أننا ندرك الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة ومشاركة المجتمع المدني في المساعدة على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الختام، تظل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالعمل بصفتها أعضاء في اللجنة من أجل التصدي للتحديات الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها

وقد سبق وأن أشارت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى أن اعتماد وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة كان إيذانا بعهد من الأمل في منطقتنا، حيث أدرجت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق هذا الصك الدولي الملزم قانونا. ونلاحظ مع الارتياح التدابير التدريجية المتخذة ضمن نطاق المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ. ونود أن نسلط الضوء بصورة خاصة على عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة في شهر آب/أغسطس. وقد شارك عدد من الدول الأعضاء في الجماعة في ذلك المؤتمر، ونحن سعداء بإنشاء صندوق التبرعات الاستثماري وقرار المؤتمر بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية بشأن التنفيذ الفعال للمعاهدة. ونتطلع، من خلال الفريق العامل، إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتدارس التحديات في مجال تنفيذ المعاهدة.

وتحث الجماعة الكاريبية جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على المعاهدة. فالتحديات الأمنية تُعالج على النحو الأمثل، عندما نعمل بالتنسيق مع بعضنا بعضا. ومن الواضح أنه يلزم اتباع نهج جماعي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونظل ملتزمين بدعم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال،

لقد رحبت الجماعة الكاريبية بالنتائج الناجحة للاجتماع السادس للدول لفترة السنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في شهر حزيران/يونيه. وبقيادة الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيني راتراي، درس الاجتماع الديناميات العديدة المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل. ورحبت الجماعة الكاريبية، بوصفها دولا جزرية صغيرة نامية ترتبط تمييتها المستدامة ارتباطا وثيقا بسلامة وأمن شعبها، بالإشارات الواردة في الوثيقة الختامية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الإشارات الصريحة إلى الهدف ١٦ والغاية ١٦-٤.

المهمة لآثارها المدمرة على الواقع البيئي والتنمية الاقتصادية. ويعلم الحضور أن العراق يتصدر لائحة الدول التي تعاني من مشكلة الألغام مما أثقل كاهل العراق بهذه المشكلة المعقدة بسبب انتهاج عصابات داعش الإرهابية استراتيجية زراعة الألغام والعبوات الناسفة على مساحات واسعة من الأراضي التي تسيطر عليها لعرقلة وإعاقة تقدم القوات العراقية باتجاه تحرير تلك المناطق.

يشمن وفد بلدي جميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم سليم وخال من الألغام والمخلفات الحربية والذخائر غير المنفجرة وندعو، في ذات الوقت، الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى التنسيق والتشاور مع الحكومة العراقية والجهات الرسمية ذات العلاقة من أجل ضمان وصول الدعم والمساعدات للجهات المستفيدة، مع التأكيد على حاجة العراق الماسة لمساعدة المجتمع الدولي من أجل حل مشكلة الألغام والشركاء الخداعية والمخلفات الحربية وضحاياها في العراق، والتقليل من آثارها الكارثية.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): مضى ما يقرب من عامين منذ أن دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. وقد بلغ عدد الدول الأطراف في المعاهدة ٨٧ بلداً، مما يدل على اعتراف المجتمع الدولي بمدفها النبيل. وترحب اليابان بأن المعاهدة آخذة في مد جذورها بقوة. بيد أن تحقيق عالمية المعاهدة لا يزال يشكل تحدياً، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستعمل اليابان صوب توسيع نطاق الانضمام إلى المعاهدة بالتعاون مع الدول الأخرى والمجتمع المدني.

ويتعين علينا الآن التركيز على التنفيذ الفعال للمعاهدة بعد أن اختتمنا بنجاح مؤتمر الدول الأطراف الثاني في آب/أغسطس، وذلك بفضل رئاسة السفير إيمانويل إموي (نيجيريا). وسيكون الدعم الكافي من الأمانة العامة أمراً أساسياً، وينبغي تعزيز التعاون الدولي للدول المحتاجة بغية تيسير جهودها لبناء القدرات في تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وستواصل اليابان، بصفتها عضواً

وإساءة استخدامها والأضرار غير المقبولة الناجمة عنها، فضلاً عن باقي فئات الأسلحة التقليدية.

السيد الحمداي (العراق): يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.15).

يدرك العراق أن التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في الأسلحة التقليدية لا تختلف في آثارها الكارثية عن أسلحة الدمار الشامل، والتي تلقي على عاتقنا جميعاً ضرورة تحمل المسؤولية لبذل المزيد من الجهود الدولية والعمل على تضاعفها لتعزيز عالمية الصكوك الدولية ذات الصلة، بما يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن هنا انضم العراق إلى معظم هذه الصكوك وآخرها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وإلى جميع بروتوكولاتها الخمسة، ويعمل العراق على تنفيذ التزاماته وتقديم تقاريره الوطنية المحدثة ضمن مواعيدها.

ما زالت ظاهرة الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتكديسها هي أحد المواضيع المقلقة لأمن الدول والمجتمعات ومحل اهتمام المجتمع الدولي لما تسببه من إزهاق للعديد من الأرواح وزعزعة للاستقرار وانعدام للأمن، وهنا يؤكد العراق على الأهمية البالغة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتقدم المساعدة ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية ومن ضمنها بلدي، العراق. ويدعم العراق التبادل الطوعي للمعلومات بين البلدان الذي يسهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات المختلفة.

تعتبر مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات، وكذلك الذخائر العنقودية، من القضايا

وتقدر اليابان القيادة الناجحة للرئاسة البلجيكية للاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونود الإعراب عن تقديرنا لالتزامها بالاتفاقية، بما في ذلك مشاركة صاحبة السمو الملكي الأميرة أستريد في الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف.

تعلق اليابان أهمية على برامج مكافحة الألغام وقد تبرعت بحوالي ٦٧٠ مليون دولار في ٥١ بلدا ومنطقة منذ عام ١٩٩٨. وستواصل اليابان دعمها للأهداف السياسية المنصوص عليها في إعلان مابوتو+١٥، الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٤، مع التركيز على إزالة الذخائر غير المنفجرة والحد من المخاطر والتثقيف، وخاصة دور المرأة.

وتعنى اليابان الرئاسة الهولندية على نجاح الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية المعقود في أيلول/سبتمبر، كما يتضح من اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع. ونحن نعلق أهمية خاصة على تحقيق عالمية المعاهدة وعلى التعاون والمساعدة الدوليين.

إننا ندرك الاهتمام المتزايد في المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ونشيد بقيادة ألمانيا في اجتماع الخبراء غير الرسمي الثالث، الذي عمق فهمنا للمسألة من خلال تبادل تفاعلي للآراء. وتؤيد اليابان توصيات اجتماع الخبراء غير الرسمي الثالث ومواصلة المناقشات في المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في كانون الأول/ديسمبر، وذلك من أجل تحسين فهم العناصر الرئيسية، بما في ذلك تحديد الخصائص ووضع تعريف عملي لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتطبيق القانون الدولي. وأخيرا أود أن أشير إلى مصفوفة الاشتراكات المستحقة بموجب معاهدات نزع السلاح المختلفة، والتي أعدها مكتب

في لجنة الإدارة، دعم تنفيذ المعاهدة وتطلع إلى العمل تحت الرئاسة الفنلندية صوب المؤتمر الثالث للدول الأطراف.

وأود أن أثنى، فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على السفير كورتيناى راتراي (جامايكا) على قيادته الممتازة بصفته رئيس اجتماع الدول السادس لفترة السنتين المعقود في حزيران/يونيه. وقد شددت اليابان على أهمية إدارة المخزونات؛ والتآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ والتعاون الإقليمي ومشاركة المرأة؛ وكذلك فائدة التقارير الوطنية في التوفيق بين الاحتياجات والموارد. وتسلم اليابان بالحاجة والطلب المتناميين للدول على التعاون والمساعدة الدوليين، الأمر الذي سيسهم في تحقيق التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى والمجتمع المدني للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واضحة في اعتبارها المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي سيعقد في عام ٢٠١٨. كما ترحب اليابان بفرنسا بصفقتها الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي. ونؤكد مجددا تأييدنا للبيان المشترك الذي أصدرته فرنسا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أنه سيسهم في تعزيز الزخم السياسي في المجتمع الدولي لمواصلة ما نبذله من جهود دؤوبة من أجل هذه المسألة الهامة. وأدعو جميع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى دعم مشروع القرار السنوي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي صاغته كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان كيما يتسنى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى في هذا العام.

عُقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس في جنيف واستفاد من نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف بالموافقة على إنشاء هيئات فرعية معنية بالتنفيذ والشفافية والإبلاغ وتحقيق العالمية.

كما إنه اختار أول رئيس للأمانة، السيد دوميساني دلادلا ممثل جنوب أفريقيا، وأنشأ الصندوق الاستئماني الطوعي لتمويل بناء القدرات والمساعدة في تنفيذ المعاهدة، واختار السفير الفنلندي كلاوس كورهنونين رئيساً للمؤتمر الثالث للدول الأطراف. ويتطلع بلدي إلى العمل مع السفير كورهنونين ومع الآخرين لضمان أن تلي معاهدة تجارة الأسلحة احتياجات الدول الأطراف فيها والدول الموقعة عليها، على السواء.

إن الولايات المتحدة طرف متعاقد سام في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحق بها. فنحن نرى أن الاتفاقية أداة هامة عملت على جمع دول بشواغل أمنية وطنية متنوعة. وقد واصلت الأطراف المتعاقدة السامية، في عام ٢٠١٦، إجراء مناقشات هامة بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات في المؤتمر الاستعراضي الخامس، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وتواصل الولايات المتحدة حث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي. ويجب علينا أن نواصل التركيز على تحديات التنفيذ الفني للالتزامات القائمة إذا أريد للمجتمع الدولي أن ينجح في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء ونحن نستعد للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨. ويظل التهديد العالمي الذي تشكله منظومات الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد كبيراً. ونظراً لاستمرار عدم الاستقرار

الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووُزعت هنا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. لقد تلقت اليابان فواتير مستحقاتها في أوقات مختلفة خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر، وهي تبذل كل جهد ممكن لاتخاذ الخطوات اللازمة لتسويتها على وجه السرعة.

السيد هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء السجل، ويجدر بنا التفكير للحظة فيما أنجزه. لقد نجح السجل نجاحاً باهراً بكل المقاييس، بإنشائه قاعدة عالمية قوامها الشفافية والمساءلة في المسائل العسكرية وتعزيزه للسيطرة المدنية على الجيش. وقدم ١٧٠ بلداً تقريباً حتى الآن تقارير إلى السجل ويُقدر أن هذه التقارير تغطي أكثر من ٩٠ في المائة من حجم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

وتُعقد اجتماعات لأفرقة خبراء حكوميين كل ثلاث سنوات لمناقشة أهمية السجل واستمرار عمله. وأحرز فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٦ تقدماً كبيراً، بإجراء أول تغيير جوهري في السجل منذ عام ٢٠٠٣. فقد غير تعريف الطائرات المقاتلة المسلحة ليشمل صراحة المركبات المقاتلة المسلحة المسيرة من دون طيار. والأهم من ذلك، أنه اختتم ١٦ سنة من المناقشات في أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالاتفاق، على أساس تجريبي، على إدراج الإبلاغ عن عمليات نقل هذه الأسلحة إلى جانب عمليات نقل فئات السجل التقليدية السبع. ويعني ذلك أن السجل الآن يتضمن أسلحة تعتبرها الدول في جميع أنحاء العالم أسلحة خطيرة تهدد الاستقرار بكميات مفرطة. ونتطلع إلى أن نناقش في أفرقة الخبراء الحكوميين المستقبلية إلى أي مدى تعزز إضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دور السجل بوصفه تدبيراً عالمياً لبناء الثقة وتعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وتحت الولايات المتحدة جميع الدول على دعم السجل بتقديم تقارير.

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تدعو دولة الكويت الدول الأعضاء إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في إطار الصك الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها خشية وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول واستخدامها في ارتكاب أعمال إرهابية. كما تجدد دولة الكويت التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبالصك الدولي للتعقب، مؤكدة أن التعاون وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي يشكلان جانباً أساسياً في تنفيذ صك التعقب على نحو تام وفعال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إسومو (إندونيسيا).

إذ ترحب دولة الكويت بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، فإنها تجدد التأكيد على ضرورة أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس، وأهمية مراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها. وتدعو إلى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في إنتاج وامتلاك والاتجار في الأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية. إن التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال تطوير الأسلحة الفتاكة ذاتية التحكم تدفع المجتمع الدولي إلى ضرورة إيلاء الانتباه لما تسببه تلك الأسلحة من مخاوف وتساؤلات مشروعة حول القضايا والآثار والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والقانونية المحتملة التي يثيرها استخدام الروبوتات في المجالات العسكرية، خاصة مع وجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطارئة على حقول نزع السلاح. لذا تبرز الحاجة إلى ضرورة التعامل بجدية لمناقشة هذه القضية بجميع أبعادها القانونية والعسكرية والإنسانية والأخلاقية، بهدف وضع الضوابط اللازمة لتطوير واستخدام تكنولوجيا الذكاء الصناعي في مجال الأسلحة ذاتية التحكم، وسن اللوائح المنظمة والمقيدة لحيازتها وتطويرها واستخدامها.

في الشرق الأوسط وأفريقيا، فقد حصل الإرهابيون على إمكانية وصول غير مسبقة للقذائف المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، التي تشكل تهديدا خطيرا للطيران المدني والعسكري في جميع أنحاء العالم. وتتعاون الولايات المتحدة مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لتأمين تلك القذائف، ومنع تهريبها بواسطة المتطرفين وحماية الأهداف التي يسعى الإرهابيون إلى مهاجمتها. وقد أنشأت الولايات المتحدة، قبل عدة سنوات، ضوابط تصدير صارمة على نقل جميع منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وقد تعاونت الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك منذ عام ٢٠٠٣، مع البلدان في جميع أنحاء العالم لتدمير أكثر من ٣٤ ٠٠٠ صاروخا زائدا من منظومات الدفاع الجوي المحمولة أو المؤمنة تأميناً ضعيفاً أو تمت حيازته بطريقة غير مشروعة تنطوي على مخاطر والآلاف غيرها من القاذفات في أكثر من ٤٠ بلداً.

وختاماً، فقد ظلت الولايات المتحدة أكبر داعم مالي في العالم للأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام وستظل ملتزمة بالقضاء على الأسلحة التقليدية والذخائر المؤمنة تأميناً ضعيفاً أو المعرضة للخطر. وقد قدمنا منذ عام ١٩٩٣ أكثر من ٢,٦ بليون دولار لأكثر من ٩٥ بلداً لتدمير الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والتخلص من فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتحسين أمن تخزين الأسلحة التقليدية.

السيد المطيري (الكويت): يود وفد بلدي أن يؤكد تأييده

للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.15)

تعرب دولة الكويت عن قلقها البالغ إزاء الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث أن انتشار هذه الأسلحة بدون ضوابط في مناطق عديدة من العالم له عواقب إنسانية وأمنية واجتماعية واقتصادية كثيرة ويشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على

وسوف تشارك بنشاط في المؤتمر الاستعراضي المقبل له في عام ٢٠١٨. وتتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة من شأنها أن تساعد في منع ومكافحة وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها.

وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ستواصل المكسيك تعزيز تدابير الشفافية ذات الصلة ببروتوكول باليرمو وستعزز كذلك التعاون الدولي في تبادل الإحصاءات المتعلقة بوسم وتعقب الأسلحة النارية وتحديد مواقعها. ونعتقد أن هذه هي العناصر الرئيسية التي ستكفل التنفيذ الكامل للبروتوكول.

وعلى نفس المنوال، نود أن نسلط الضوء على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة. وتهدف المعاهدة، من خلال وضع معايير لنقل الأسلحة التقليدية، إلى المساهمة إلى حد كبير في القضاء على تسريب الأسلحة لأغراض غير مشروعة. إن أهمية المعاهدة تلزمننا بمواصلة المطالبة بتنفيذها بشكل كامل وتحقيق عالميتها. وتدعو المكسيك الدول الأطراف إلى العمل من أجل هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك تعترف بأهمية الأدوات المتاحة لنا. ومع ذلك، فإننا نؤكد تأكيداً قاطعاً على أنها ليست كافية. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لمكافحة السوق البشعة غير المشروعة التي تتيح وقوع الأسلحة التقليدية في الأيدي الآثمة - مثل شبكات الجريمة المنظمة والإرهابيين.

ولهذا السبب، اقترحت المكسيك إجراء مناقشات بشأن إنشاء آلية لاستعراض صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة التقليدية بطريقة شاملة. وكنقطة انطلاق، اقترحت المكسيك أن يحدد كل منتدى أوجه التآزر من أجل تنفيذ التدابير الوطنية. واقترحت وزيرة خارجية بلدي، السيدة كلوديا رويس ماسيو، في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إنشاء فريق من الخبراء المستقلين. وسيقيم هذا الفريق حجم عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفقاتها وأثرها، ومن ثم سيقدم توصيات إلى الدول الأطراف في المعاهدة وإلى الجمعية

السيدة غارسيا غويثا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
تكتسي مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية أهمية بالغة بالنسبة للمكسيك. فالأسلحة التقليدية هي الأسلحة التي تتسبب في أعلى الخسائر من حيث عدد القتلى والضحايا في جميع أنحاء العالم. وتعتقد المكسيك أنه من الضروري الإشارة إلى آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذا النشاط غير المشروع يقوض السلام والأمن، ويعوق التنمية ويطلق العنف والمعاناة الإنسانية. وذلك هو السبب في أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن في الهدف ١٦ من أهدافها التزاماً عالمياً بخفض تدفقات الأسلحة غير المشروعة في العالم. وترتبط جهودنا المبذولة على الصعيد الوطني لمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ارتباطاً تاماً بأولويتنا المتمثلة في ضمان أمن جميع الأشخاص وتنميتهم.

ويعيد بلدي تأكيد دعمه لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها ومكافحته والقضاء عليه. فالالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تجارة عالمية، وتقوض أنشطة المتاجرين فيها أمن معظم الدول في جميع أنحاء العالم. كما يساور المكسيك قلق بالغ إزاء الاتجار بالأسلحة عبر الحدود. فنحن نعتقد أن هذه الحالة تتطلب التزاماً ثابتاً وتعاوناً من جميع الدول حتى تتمكن من تحديد طرق الاتجار والآليات المستخدمة في تدوير هذه الأسلحة. وهنا يصبح من الضروري تعزيز الضوابط الحدودية. ونحن بحاجة، من أجل تعزيز هذه الضوابط، إلى تطبيق تدابير وطنية وإقليمية محددة ستساعدنا، من منظور المسؤولية المشتركة، في مواجهة الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري التشديد على أن ضبط الذخيرة لا يزال يمثل المسألة العالقة الرئيسية التي تواجه برنامج العمل. وتؤيد المكسيك تنفيذ وتعزيز برنامج العمل

المتعلقة باستخدام الأسلحة التقليدية لا يقل أهمية عن الامتثال للالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن وجهة نظرنا، فإن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي من بين الشواغل الرئيسية في مسائل تحديد الأسلحة التقليدية. إن روسيا داعمة مستمرة لتعزيز النظام المنشأ بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة. وفي الواقع، هذا هو الصك الدولي الوحيد حيث نرى توازنا بين الشواغل الإنسانية والمصالح الأمنية الوطنية للدول الأطراف. ونعتقد أن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها هو أكثر الطرق فعالية لتعزيز نظامها. ويجب أن تكون هذه المسألة، إلى جانب التحليل الدقيق لتنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، ذات أهمية محورية في المؤتمر الاستعراضي المقبل في كانون الأول/ديسمبر.

وعموما، نحن نؤيد المبادرات الداعية إلى النظر في إطار منتدى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في المسائل المتعلقة بظهور أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن ذلك لن يكون مفيدا إلا بعد بلورة فهم واضح للموضوع قيد المناقشة. وبالتالي، لا تزال لدينا شكوك كبيرة بشأن مدى استصواب إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ولا يخفى على أحد أن نتائج الجولات الثلاث الأخيرة من المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسألة لا يمكن وصفها بالمشجعة. ومع ذلك، سنكون مستعدين لمناقشة هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي ستدرج في جدول أعمال اللجنتين الرئيسيتين للمؤتمر الاستعراضي.

وتتشاطر روسيا مقاصد ومبادئ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام. وما فتئنا نشارك في الجهود الدولية بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وأحد الأمثلة الحية على العمل الناجح في الآونة الأخيرة في هذا الصدد يتمثل في قيام القوات المسلحة الروسية بعملية تمهيط مدينة تدمر السورية التي تم تحريرها من

العامية. وسنواصل استكشاف الخيارات في هذا الصدد، لأننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نعول على التحليلات والتوصيات السليمة للتمكن من تقييم الحالة، بما في ذلك وضع خريطة طريق لاستراتيجية واسعة النطاق كي تستطيع المنظمة من وضع حد لهذا الاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، سيعمل وفد بلدي على تعزيز الحوار القائم وتبادل الأفكار حتى نتمكن من إيجاد بدائل من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المبادرة التي نعتبرها حاسمة.

وقد أسهمت اتفاقية الذخائر العنقودية بالفعل في السلم والأمن الدوليين. إذ وضعت أعلى معايير الحظر على استخدام هذه الأسلحة وتصنيعها ونقلها وتخزينها. وترحب المكسيك بالإنجازات التي تحققت في مجال وصم الذخائر العنقودية والتخلص منها.

وبغية الإسهام في التطوير التدريجي للقانون الدولي، تشجع المكسيك الجهود المبذولة في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة من أجل مناقشة العضلات الأخلاقية والتقنية التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة. وتأمل المكسيك أن يقدم المؤتمر الاستعراضي الخامس مقترحات تمكن الاتفاقية من تحديد حلول مشتركة للتحديات الإنسانية الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي.

أخيرا، ترحب المكسيك بالجهود اليومية التي تبذلها المنظمات الدولية والمجتمع المدني بشأن هذه المسألة، لأن إسهاماتها حاسمة بالنسبة للسلم. ويدعو بلدي الأعضاء إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق عالم أكثر أمنا وإنصافا وأكثر سلاما.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أوجه انتباه اللجنة الأولى إلى أن وثيقتنا الرائدة - الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت عام ١٩٧٨ (القرار د ١-٢/١٠) تتضمن شرطا قاطعا ومعقولا جدا في عملية تحقيق نزع السلاح العام والكامل، وهو إيلاء اهتمام متساو لجميع جوانب تحديد الأسلحة. ولذلك، فإن تنفيذ الاتفاقات التي تنظم المسائل

نعرب دائما عن معارضتنا لأي ردود فعل إيجابية بشأن اتفاقية أوصلو.

إننا نعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس باسم دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ويشكل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حتى الآن الصك العالمي المتخصص الوحيد في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن إمكانيات برنامج العمل لم تستنفد بعد. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحسين نتائجه العملية. ويمكن تخفيض مخاطر الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق تعزيز السيطرة الوطنية على جميع مراحل دورة حياة تلك الأسلحة من مرحلة إنتاجها إلى التخلص منها، وكذلك بإدراج حظر على تسليم جميع أشكال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الكيانات غير المصرح لها، فضلا عن التنظيم التام لأنشطة السمسرة، ومنع إعادة التصدير غير المأذون به، وبطبيعة الحال، حظر إنتاج أسلحة بدون تراخيص أو بتراخيص منتهية الصلاحية. وننتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة لجميع تلك المسائل أثناء إعداد وتنظيم المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن عملية تنفيذ برنامج العمل.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات بشأن المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة. وفي رأينا، لم تثبت هذه الوثيقة لا صلاحيتها ولا فعاليتها. ونحن نعلم جميعا أن معايير المعاهدة تقل كثيرا عن تلك التي تستخدم في النظم الوطنية لمراقبة صادرات الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة. وتثير كذلك ممارسة استخدام المعاهدة مسائل خطيرة. ومن غير المقبول مواصلة بعض الأطراف في المعاهدة، كما لو أن شيئا لم يحدث، توريد سلع عسكرية

قبضة الإرهابيين، وهي، بالمناسبة، مدرجة على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن المركز الدولي لمكافحة الألغام من القوات المسلحة للاتحاد الروسي قائم ويعمل منذ أيار/مايو ٢٠١٥. ويتمثل أحد أهدافه الرئيسية في تدريب أخصائيين، بمن فيهم أخصائيون أجانب، على إزالة الألغام لأغراض إنسانية والتصدي للتهديد المتزايد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وتبدل روسيا أيضا جهودا متسقة لتخفيض مخزوناتهما من الألغام المضادة للأفراد. وعلى سبيل المثال، قضينا بشكل تام على فئة كاملة من هذا النوع من الأسلحة، وهو ما يعني أكثر من ١٠ ملايين قطعة. وفي نفس الوقت، ولأسباب موضوعية في بعض مناطق الاضطراب داخل روسيا - فالحدود الروسية هي الأطول في العالم كما تعلم اللجنة - لا تزال الألغام المضادة للأفراد بالنسبة لنا وسيلة موثوقة لكفالة أمن البلد والدفاع عنه. لذلك، ولأسباب تتعلق بالأمن والدفاع الوطنيين، لا يمكننا الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا.

وعلى صعيد آخر، فإننا ننظر إلى اتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية نظرة سلبية تماما، لأنها لا تعلن رسميا سوى حظر على الذخائر العنقودية. وفي رأينا، أن تلك الوثيقة لا يمكن أن تدعي أن لها صفة الصك الدولي الفعال لأن فئة أسلحة كاملة ذات تكنولوجيا فائقة ولكنها لا تقل فتكا، هي الذخائر العنقودية، تبقى خارج نطاقها وعلاوة على ذلك، تسمح الاتفاقية على نحو يدعو للسخرية باستخدام الذخائر العنقودية في القيام بعمليات قتالية مشتركة مع الدول التي لا تتقيد بأي التزامات. وهذا الوضع يقلل من أهمية الاتفاقية إلى درجة الصفر. ولذلك، ترى روسيا أن الوثيقة مجرد مثال على ازدواجية المعايير في مجال تحديد الأسلحة والمنافسة غير العادلة.

بعبارة أخرى، فإن تلك محاولة لفرض إعادة توزيع الحصص السوقية لهذا النوع من الأسلحة، القانونية بشكل كامل. وسوف

ويقوض المؤسسات ويؤدي إلى انتكاس التنمية في كثير من البلدان والمناطق في أفريقيا.

ويرحب بلدي، الذي صدّق على معاهدة تجارة الأسلحة، بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف، الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس الماضي. وتلتزم السنغال التزاما ثابتا بهذا الصك الهام، الذي يسعى إلى تنظيم تجارة الأسلحة الدولية لتجنب العواقب الوخيمة من خلال التركيز بوجه خاص على تعزيز الشفافية وتطوير ثقافة المسؤولية في جميع أنحاء العالم. ويجب على الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى، تعزيز تعاونها من أجل منع هذا الاتجار ووقفه. ولذلك، يقدر بلدي أخذ مسألة العنف الجنساني في الاعتبار عند تقييم طلبات التصدير، واعتبار تقييم خطر التحويل سببا مشروعاً لرفض النقل.

وقامت منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة، بدور تاريخي في توعية الناس بأفة الأسلحة هذه. ويمكن أن تكون لتجربتها على أرض الواقع قيمة مضافة. ويتجلى المسار الذي اختارت حكومتنا سلوكه في إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحن ندعم حملة "فلنراقب الأسلحة"، التي بدأها المجتمع المدني كجزء من تعزيز المعاهدة.

وينبغي أن نؤكد أنه قبل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، أطلقنا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، مبادرات شاركت السنغال فيها، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخاصة وقف العمل الذي تتضمنه، من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بشأن استيراد واستخدام وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وكذلك إعلان باماكو الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن الانتشار والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتم تعزيز ذلك بفضل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

إلى المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة داخلية، مع غض الشركاء الآخرين الطرف عن ذلك. إننا لا نفهم لماذا نحتاج إلى وثيقة لم يتم الامتثال لها منذ الأيام الأولى لوجودها. ونعتقد أنه يتعين على الأمانة العامة أن تقدم تقييماً مناسباً لهذه الحالة غير السليمة.

السيد سيني (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.15).

ويسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية"، التي من المهم للغاية السيطرة عليها لصون السلم والأمن الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجلسة تعقد في سياق لا تزال فيه العديد من بؤر التوتر تضعف السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا وفي الشرق الأوسط. وهذا هو الحال بصفة خاصة في منطقة الساحل، التي تواجه تهديدات متعددة الأوجه، أكثرها إثارة للقلق، في جملة أمور أخرى، انتشار الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وظهور التطرف المصحوب بالعنف، والجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

وفي مواجهة هذه التحديات الأمنية الحادة، اتخذت غرب أفريقيا عددا من المبادرات الإقليمية لمواءمة التشريعات في منطقتنا الإقليمية، وتحقيق التآزر لكي تتمكن من العمل بشكل أكثر فعالية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويقدر أن حوالي ٣٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متداولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اليوم، ويوجد العديد منها في أيدي الجماعات المتمردة التي تتجاهل القانون. ونظرا لأن تلك الأسلحة تؤدي إلى تأجيج النزاعات، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي العمل على إنهاء هذا السرطان الذي ينخر في النسيج الاجتماعي

وأدى إلى اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء تتضمن توصيات، تهدف إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التدابير المتبعة في مجال إدارة المخزونات وتأمين الأسلحة النارية.

بيد أن عددا من الوفود، بما في ذلك وفد بلدنا، قد ندد بالافتقار إلى توافق الآراء فيما يتعلق بإمكانية إدراج مسألة الذخائر وإدارتها في برنامج العمل، كما ندد بعدم وجود إشارة صريحة إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

وفيما يتعلق بمكافحة الألغام المضادة للأفراد، فإن السنغال مقتنعة بأن تنفيذ اتفاقية أوتاوا ينبغي أن يظل أولوية إذا أردنا تخليص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة والعشوائية. ويبدو لنا من الحكمة أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، كجزء من المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان المتضررة لمساعدتها على تنفيذ برامج إزالة الألغام.

وختاما، نعتقد أن عدم حيالة الذخائر العنقودية أو تدميرها هي الوسيلة الفضلى لاحترام القواعد التي أرسيتها الاتفاقية ذات الصلة والنصوص المتعلقة بها، التي شهد دخولها حيز النفاذ تقدما كبيرا على طريق حماية المدنيين وتعزيز القانون الدولي الإنساني.

السيد بينيتيث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يجري إنتاج الأسلحة الفتاكة المتزايدة التطور في عالمنا. وهناك اختلال صارخ يحايي البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتصنيع تلك الأسلحة وحيازتها والاتجار بها، مما يهدد الاستقرار والسلام والأمن الدوليين. ومن المفارقات أن بعض الدول الرائدة في تصنيع الأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية وتحديثها واستخدامها والاتجار بها تحاول فرض قواعد دولية لتقييد ومنع اقتناء بعض أنواع الأسلحة التقليدية الأقل تطورا، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدامها لأغراض دفاعية مشروعة. وإننا نرفض هذه المعايير المزدوجة. ويجب أن تكون الأولوية العليا هي

وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي اعتمدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أبوجا، ودخلت حيز النفاذ خلال عام ٢٠٠٩، وتعززها معاهدة تجارة الأسلحة الآن.

إن السنغال تعلق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية المعاهدة، مع مراعاة أن نجاح تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية يتطلب انضمام أقصى عدد من البلدان إلى المعاهدة. ولهذا السبب، قمنا بغية الإسهام في تحقيق عالمية المعاهدة، بتنظيم حلقة دراسية مع الاتحاد الأوروبي من ٥ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٥ في داكار، جمعت بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن البلدان الأفريقية الأخرى، لتشجيع التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في تثقيف الناس بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

كما استضافت داكار دورة تدريبية مهنية بشأن بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة لموظفي الخدمة المدنية والعسكرية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة. وأود أن أؤكد أن كل هذه الجهود تبين بوضوح ضرورة التأزر من جانب المجتمع الدولي بأسره من أجل تحقيق عالمية المعاهدة.

لا تزال عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها تقوض السلام والأمن الدوليين وتوقع آثارا إنسانية مدمرة في حالات النزاع وما بعد النزاع، يتحمل وطأها المدنيون، لا سيما النساء والأطفال. ولذلك ينبغي أن نركز اهتمامنا على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينطبق الشيء ذاته على الصك الدولي للتعقب لعام ٢٠٠٥، الذي لا يكمن سر نجاحه في أحكام النصوص، بل في قدرة وإرادة الحكومات لمتابعتها.

ونرحب أيضا بعقد اجتماع الدول السادس لاستعراض تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه

إلى أطراف فاعلة من غير الدول ودول غير مأذون لها، بالرغم من أنها هي المصدر الرئيسي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة على الصعيد العالمي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه قبل بضعة أيام - في الأول من تشرين الأول/أكتوبر - أصبحت كوبا رسمياً دولة طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، وهو ما يتسق مع موقفنا الثابت الذي نؤيد فيه الحظر الكامل لتلك الأسلحة والقضاء الكامل عليها. وتدين كوبا استخدام الذخائر العنقودية، حيث إننا نعتقد أنها تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده.

السيد كاريو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي. ونعرب عن الامتنان للتقارير التي قدمها رئيس الاجتماع السادس من اجتماعات الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما نعرب عن امتناننا لرئيس فريق الخبراء الحكوميين للتقرير الذي قدمه عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

يكرر وفد باراغواي التأكيد على التزامه بتقديم استجابة متسقة وشاملة لظاهرة الأسلحة التقليدية المتعددة الأبعاد والتحديات التي تفرضها على المجتمع الدولي. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة من خلال انضمام الدول التي لم تنضم بعد إليها، كما ندعو إلى اعتماد إطار تكميلي للمعاهدة يتناول إنتاج الأسلحة التقليدية وتخفيض أعداد الأسلحة القائمة.

وندعو أيضاً إلى تحقيق عالمية الصكوك الدولية الأخرى المعنية بتنظيم الأسلحة التقليدية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفضلاً على ذلك، نحث الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونرحب بنتائج

تنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية الأكثر تطوراً وتدميراً. فهذه الأسلحة هي التي تتسبب في أعلى مستوى مما يسمى بالأضرار التبعية في حروب اليوم، التي تتسبب في سقوط آلاف الضحايا الأبرياء.

وتدافع كوبا عن الحق المشروع للدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل تلبية احتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته. وهذا يتطلب زيادة تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في هذا المجال.

وتؤيد كوبا اعتماد صك ملزم قانوناً يحظر تماماً الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك قبل أن يبدأ استخدامها. وبالمثل، فإننا نحتاج إلى وجود قواعد بشأن استخدام الأسلحة بدرجة معينة من الاستقلالية تشمل إمكانية وجود قدر من التدخل البشري والمراقبة. وسينطوي استخدام نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، على الأقل، على تعريض الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني واحترامها لخطر شديد.

وتشدد كوبا على صلاحية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وسريانه بالكامل، وكذلك على المساهمة الإيجابية التي يقدمها الصك الدولي للتعقب وسريانه.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، نرى أن هناك عدداً من أوجه الغموض وعدم التوازن والقيود التي تعيق فعاليتها وكفاءتها. فالمعاهدة تمنح امتيازات لدول مصدرة للأسلحة التقليدية على حساب المصالح المشروعة لبقية دول العالم، بما في ذلك ما يتعلق بالدفاع والأمن على الصعيد الوطني. وتنص معاهدة تجارة الأسلحة على معايير ذاتية يمكن التلاعب بها بسهولة عندما يتعلق الأمر بالموافقة على عمليات نقل الأسلحة أو رفضها. وعلى نحو غير مبرر، فإنها لا تحظر نقل الأسلحة

ويود وفد باراغواي أن يؤكد من جديد أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. بيد أننا نلاحظ أنه يتعين عدم تفسير مسؤولية الحكومات هذه على حساب الحق في الدفاع المشروع، الدفاع الفردي أو الجماعي، المكفول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النحو المبين في المادة ٥١ من الميثاق. ومع ذلك، لا يجب استخدام تفسير الحق في الدفاع المشروع لتبرير إعادة تسليح دولة من الدول أو حصولها على المزيد من الأسلحة. ويدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى أن تتبادل هنا في اللجنة الأولى أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز مراقبة الأسلحة التقليدية والحد منها والقضاء عليها، بما في ذلك الجوانب الأخرى ذات الصلة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على دور المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي لصالح البلدان النامية، ولا سيما من أجل تطوير وتعزيز القدرات الوطنية لمعالجة مسائل الأسلحة التقليدية من جميع جوانبها، وخاصة تطوير مواردها البشرية وذلك، في جملة أمور، لكي تكون قادرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعقب الأسلحة والتعرف عليها ووسمها وإنشاء قواعد البيانات. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي علاوة على ذلك تسليط الضوء على ضرورة تحويل الموارد المخصصة لتحديث الترسانات نحو الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ٤-١٦ المتعلقة بالحد بقدر كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ومكافحة جميع أنواع الجريمة المنظمة.

السيد ري توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بينما أؤيد البيان الذي أدلى به أمس باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.15) وذلك الذي أدلى به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أدلي بهذا البيان بصفتي الوطنية.

الاجتماع السادس الذي يُعقد مرة كل سنتين الذي عقد مؤخراً. وعلاوة على ذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى إدراج الذخائر في أطرها التنظيمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويسلط وفد باراغواي الضوء على المبادرات التي تم الترويج لها في اللجنة الأولى لكفالة التنفيذ الفعال لبرامج العمل والصكوك الدولية الأخرى. ولذلك، فإننا نؤيد مشاريع القرارات المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها، والمعلومات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فضلاً عن مشروع القرار المعني بالمرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، من بين أمور أخرى. ويبرز وفد بلدي بصورة خاصة الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المناقشات والقرارات والتدابير المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بالجهود التكميلية المبذولة بغية النجاح في التصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية، فإن وفد باراغواي يضطلع بدور نشط في المبادرات المعيارية والتنسيقية التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على اتفاقيات البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، وعلى الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية. وتعد باراغواي طرفاً في هذه الصكوك.

ونحن نؤيد أيضاً أحكام الإعلان الخاص لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الصادر في عام ٢٠١٥ في بيلين بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وكذلك جهود الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق الجنوبية المشتركة، بما في ذلك فريقها العامل التقني، وهما الفريقان اللذان يجتمعان مرة كل سنتين.

الاتفاقية، المقرر صياغتها، مساعدة بلدان المنطقة في التعامل مع مختلف التحديات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وسيكون الهدف من الاتفاقية أيضا ترسيخ تجريم جريمة الاتجار بالأسلحة النارية.

وبوصفها بلدا يمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فإن كمبوديا، وهي أحد أكثر البلدان تلوثا بالألغام الأرضية، لا تزال تعاني من جراء الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات المخبأة تحت الأرض، سواء في الحقول الزراعية أو على طول حدودنا. ورغم تراجع أعداد ضحايا تلك المتفجرات والألغام الأرضية مقارنة بالعقود السابقة، فإننا لا نزال بحاجة إلى مواصلة تسريع الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. ومن ثم، فإننا نواصل التعويل على الدعم الذي تقدمه الوكالات وشركاؤنا في الحوار. وكمبوديا تولي أهمية لاتفاقية أوتاوا.

وفي ما يتعلق بالجهود الإقليمية، يتطلع المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومقره كمبوديا، إلى تدريب الخبراء في مجال الأنشطة المتعلقة بالألغام، وأيضا تيسير التعاون مع البلدان الأخرى وكذلك المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو في وقت سابق باسم الجماعة الكاريبية.

إننا نولي أهمية كبيرة لنظر اللجنة الأولى في هذا البند من جدول الأعمال. وعلى مدى عقود، سعت الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدنا إلى إبراز ما يحلّفه نقل وتكديس وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من آثار كبيرة على مجتمعاتنا. فهو يمزق نسيجنا الاجتماعي من خلال تقويض هياكل الأسرة، فيما ييث مشاعر الخوف

لقد كان لنداعيات الخلافات بين الدول المشتبكة في نزاع أو حرب أثر على التعايش السلمي بين بني البشر. وستؤدي تلك النزاعات إلى حمل الأسلحة. وبوصفنا بلدا خرج من فترة طويلة من النزاعات الداخلية، فإننا نعرف المعاناة والآثار المترتبة على استخدام الأسلحة الصغيرة. وما يقلقنا هو أن انخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها يجعلها متاحة في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى وقوع وفيات في صفوف المدنيين وقد يعوق جهود التنمية. ويتطلب إنهاء تدفق الأسلحة وجود قواعد دولية قوية، بما في ذلك برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو البرنامج الأساسي للأمم المتحدة في هذا المجال. وقد أعيد تنشيط هذه الالتزامات بفضل نتائج الاجتماع الحادي والعشرين من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، والذي عقد في شهر حزيران/يونيه. ويتطلب ذلك أن نفي بالتزامتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وقد أدجت كمبوديا برنامج العمل في خططها الوطنية بغية إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو يكفل تحقيق السلام والأمن في البلد. وتتشاطر كمبوديا مشاعر القلق إزاء تزايد صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وانتشارها بصورة غير مشروعة، ولا سيما حيال التكديس المفرط لهذه الأسلحة واتساع نطاق انتشارها. ولذلك، من المهم أن نعمل بشكل جماعي من أجل تحديد الأسلحة ومنع وقمع تهريبها في أنحاء المنطقة.

وكمبوديا، من جانبها وبحكم خبرتها الطويلة في مجال التعامل مع الأسلحة الصغيرة، تقوم طوعا بدور منسق جهود مكافحة الأسلحة والتهريب في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى الصعيد الإقليمي، فإننا نعمل على وضع مشروع اتفاقية للرابطة لمكافحة الاتجار بالأسلحة النارية. ونعتقد أن هذه الاتفاقية ستكّمل معاهدة تجارة الأسلحة. ومن شأن

داخل أراضينا وإدخال مزيد من التعديلات على القانون الوطني للأسلحة النارية من أجل تحسين الشفافية والكفاءة، تمشيا مع إطارنا التنظيمي للاستخدام المنضبط للأسلحة الصغيرة في أوساط المواطنين العاديين.

كما سنقوم باقتناء المعدات والأدوات للمساعدة على كشف واعتراض وضبط الأسلحة التقليدية في موانئ الدخول.

ويسرنا أيضاً أن اجتماع الدول السادس اختتم بنجاح في حزيران/يونيه، ومن دواعي الشرف والامتياز أننا قدنا العملية والمداولات التي نجمت عنها لاحقاً. إن اعتماد وثيقة ختامية توافقية يُبرز التزام المجتمع الدولي المتجدد بمنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته واستئصاله.

ونؤيد استمرار تعميم المنظور الجنساني في نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال. وما برحت الأدلة واضحة بشأن الأثر المدمر لاستخدام الأسلحة التقليدية على النساء والأطفال في حالات النزاع. إن آفاق إحراز تقدم مجد بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام لن تتحقق إذا لم يوضع البعد الجنساني في صلب جهودنا.

وبالمثل، يجب أن نواصل العمل الدؤوب من أجل تعميم منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة التقليدية في جهودنا الإنمائية الأوسع نطاقاً. وما فتئت جامايكا ترى، من خلال خطتها الإنمائية الوطنية "رؤية عام ٢٠٣٠"، وكذلك من خلال التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وجود جدوى في هذا النهج المترابط. ونرجو أن يكون مستوى التعاون والمساعدة المطلوب جاهزاً لاستكمال الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بالتذكير والإشادة بالمساهمة الممتازة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دعم جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

وانعدام الثقة في الوقت نفسه. وهو يحرماننا من مواردنا البشرية الثمينة ويقلل من قدراتنا الإنتاجية عن طريق التدمير العشوائي للأرواح. ويهدد قدرتنا على البقاء اقتصادياً ويؤثر سلباً على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية بتحويل الموارد التي تشتد الحاجة إليها بعيداً عن الأولويات الإنمائية الأخرى. وباختصار، فإن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يحطم المجتمعات السلمية من خلال تقويض الأمن وسيادة القانون.

ويغذي الانتشار غير المشروع للبنادق والذخائر آفة الجريمة والعنف المتفشية في مختلف أنحاء جزيرتنا، بل في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وللأسف، فإن بلدانا مثل بلدنا تقع في منطقة جغرافية ذات أهمية استراتيجية تمثل فريسة سهلة لاستغلال تجار المخدرات الذين يديرون تجارة مرحة تقوم على مبادلة الأسلحة بالمخدرات. وموقعنا المتميز ييسر ويتيح تبادل الأسلحة عبر حدودنا سهلة الاختراق، الأمر الذي يعزز شبكة متزايدة باطراد من عصابات الجريمة المنظمة. وبالتالي، فإن لدى جامايكا مصلحة كبيرة وراسخة في الجهود الرامية إلى تنظيم عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية غير المشروعة ومنع إساءة استعمالها وتحويل مسارها والاتجار بها.

ونحن نبذل جهوداً جادة وواعية للعمل مع الشركاء على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن الأسلحة التقليدية. ونشعر بالتشجيع إزاء الإجراءات التي أُخذت حتى الآن. ويشكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة والانعقاد الناجح للمؤتمر الثاني للدول الأطراف، في آب/أغسطس، مثالا على أحد هذه الإنجازات الكبيرة. ونحن سعداء بالتقدم الجاري إحرازه لضمان وضع الترتيبات المؤسسية وغيرها من الترتيبات اللازمة للتنفيذ الفعال للمعاهدة. ونحث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على الانضمام إلى المعاهدة. وتعزيزاً لالتزامنا بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، تعترم جامايكا صياغة إطار تنظيمي يحكم حركة الأسلحة التقليدية

إلى الاختتام الناجح للاجتماع السادس لفترة السنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه. ولقد أحطنا علماً بالبيان المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن مجموعة من الدول اليوم. ونرحب بتكريزه على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووصولها إلى الجماعات الإرهابية وتكثيف التعاون الدولي في هذا المجال.

لا تزال الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المنتدى الوحيد ذا الطابع العالمي الذي يجمع بين جميع المستخدمين والمنتجين الرئيسيين للأسلحة التقليدية، مما يضمن أن يكون للصوصك التي تنشأ إمكانيات أكبر في إحداث أثر ملموس على أرض الواقع. والهند طرف في تلك الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة وتظل ملتزمة بهدف الاتفاقية وهو التعزيز التدريجي لدور الشواغل الإنسانية الدولية ومبادئه والضرورة العسكرية للدول. وستسهم الهند في نجاح المؤتمر الاستعراضي في وقت لاحق من هذا العام.

وتؤيد الهند رؤية عالم خالٍ من تهديد الألغام الأرضية، وهي ملتزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد. وقد شاركت الهند بصفة مراقب في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية أوتاوا، المعقود في مابوتو في عام ٢٠١٤، وفي الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف، الذي عقد في جنيف في العام الماضي. ونؤيد النهج المنصوص عليه في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية، الذي يتناول المتطلبات الدفاعية المشروعة للدول ذات الحدود الطويلة. توقفت الهند عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد غير القابلة للكشف وهي تلتزم بوقف العمل بنقلها. كما أننا نسهم في الجهود الدولية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل.

ويشكل البروتوكول الثاني المعدل إطاراً مفيداً للتصدي لمسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي يتزايد استخدامها من قبل الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. ونرحب بمبادرة

الخفيفة. إن مستوى الدعم والتعاون الذي قُدم لا يُقدّر بثمن. وقد استضافت جامايكا مؤخراً، على سبيل المثال، بالشراكة مع المركز، حلقة عمل خاصة بشأن الاختبار التعاوني لكفاءة الأدلة الجنائية المتعلقة بالمقدوفات، والتي شارك فيها ممثلون من جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وإلى جانب الزملاء من بلدان الجماعة الكاريبية، كنا أيضاً من بين المستفيدين من المساعدة في مجال بناء القدرات في الأمن البحري، والفحص الأمني في المطارات، وإدارة مخزونات الأسلحة النارية وتدميرها، وكذلك في تدريب موظفي قطاع الأمن والعدالة. ونقدر تقديراً عميقاً الدعم المستمر الذي دام طوال السنوات الـ ٣٠ المنصرمة.

ومن أهم السمات الدائمة لطبيعة مشاركة الدول الأعضاء مع المراكز الإقليمية هو أنها قد ظلت وفية لولايتها في الاستجابة للطلبات التي تدفعها حاجة البلدان والطلب. وقد تولد عن ذلك شراكة قائمة على الاحترام المتبادل. ونحن ملتزمون بصون وتعزيز تعاوننا مع المركز الإقليمي في السنوات القادمة.

السيد ناث (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.15).

تشاطر الهند الشواغل إزاء النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الإرهابيين والجهات من غير الدول مما يشكل تهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين ويعيق أعمال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يُجمل نهماً واقعياً لمعالجة هذه المشكلة من خلال الجهود التعاونية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتؤيد الهند المضي قدماً ببرنامج العمل على أساس توافق الآراء بين جميع الدول الأطراف. وترحب الهند باختتام مؤتمر الاستعراض الثاني باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء. ونشير مع الارتياح

السيدة سادجيسي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): مراعاة للوقت، سأقرأ نسخة مختصرة من بيان المملكة المتحدة. وسننشر النص الكامل على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالاضطلاع بدور رائد في الجهود الدولية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية عبر مجموعة كاملة من القضايا وفي دعم للصكوك والترتيبات العديدة الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن العالمي. ومن مصلحتنا الجماعية أن تعمل تلك الصكوك بأداء سليم وبالدعم المالي اللازم. ولذلك نشجع جميع الدول المشاركة في العديد من الاتفاقيات على دفع اشتراكاتها في أقرب فرصة ممكنة، كما فعلت المملكة المتحدة.

أولاً وقبل كل شيء، يسر المملكة المتحدة أن تكون جزءاً من تطوير معاهدة تجارة الأسلحة وعملياتها. والأولوية الآن هي للعمل معاً لمعالجة أهداف المعاهدة وأولوياتها، ولا سيما التفاهم والتصدي لتحديات التنفيذ الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونشكر فنلندا على عرضها ترؤس المؤتمر الثالث للدول الأطراف وإننا نقدم للسفير كورهونن دعمنا الكامل.

وتعتقد المملكة المتحدة أن إضفاء الطابع العالمي يجب أن يظل أولوية حتى تصبح المعاهدة عالمية حقاً. ونشجع جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على جعل التصديق أو الانضمام أولوية وطنية. فلا يمكن للمعاهدة أن تحدث أثراً إلا إذا نُفذت بفعالية وعلى نطاق واسع. وخلال السنة الماضية، مولنا مشاريع تبلغ قيمتها حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة - مع مشاريع تركز تحديداً على التصديق والانضمام والتنفيذ الفعال.

وعندما تعجز الدول عن السيطرة على توريد وبيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فهي لا تعرض للخطر سلامة وأمن الأشخاص الأبرياء في جميع أنحاء العالم وحسب، بما في ذلك العدد غير المتناسب من النساء والأطفال، بل توجع عدم

أفغانستان لطرح مشروع قرار بشأن هذه المسألة ويسعدنا المشاركة في تقديمه.

وينبغي أن تواصل الاتفاقية النظر في السبل والوسائل من أجل التطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المنطبقة على أسلحة تقليدية متطورة ذات آثار مدمرة وعشوائية. وفي هذا السياق، نؤيد مواصلة المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في اتفاقية الأسلحة التقليدية على أساس الولاية المتفق عليها في اجتماع الخبراء بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في نيسان/أبريل من هذا العام، بما يتسق مع أهداف ومقاصد الاتفاقية. ونرى أنه ينبغي تقييم تلك المنظومات ليس من جهة توافقها مع القانون الدولي وحسب، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بل أيضاً من حيث أثرها على الأمن الدولي إذا جرى نشر منظومات الأسلحة هذه.

وتؤيد الهند سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. لم تكن الهند مشاركة في فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٦ المعني بمواصلة تشغيل وتطوير سجل الأمم المتحدة. ونحن ندرس تقرير فريق الخبراء الحكوميين وتوصياته.

ولدى الهند ضوابط تصدير وطنية قوية وفعالة تنظم نقل الأسلحة التقليدية، وهي تتقيد بأعلى المعايير الدولية. وتواصل الهند الإبقاء على معاهدة تجارة الأسلحة قيد الاستعراض من منظور مصالحنا الدفاعية والأمنية وسياستنا الخارجية. وخلال المفاوضات بشأن المعاهدة، أثارت الهند الشواغل بشأن عدد من الثغرات التي ظلت في النص النهائي، ولا سيما الاختلال في حقوق الدول المصدرة والمستوردة وفي كبح تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة من غير الدول. ولعل من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات نهائية. إن التركيز على تنفيذ المعاهدة من جانب الدول الأطراف ينبغي ألا ينتقص من الإبلاغ إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو ما يبدو أن الأمر عليه الآن.

حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، محدثة بشأن التقدم المحرز.

ودعمت المملكة المتحدة طوال أكثر من ٢٠ عاماً، بعض البلدان الأكثر تضرراً في أنحاء العالم في تطهير أراضيها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في أعقاب النزاع. وفي عام ٢٠١٦ وحده، تمخض عمل المملكة المتحدة المتعلق بالألغام في البلدان النامية عن إزالة أكثر من ٢٢ ٠٠٠ لغم من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتطهير أكثر من ٣٧ مليون متر مربع من الأراضي، مما أدى إلى تحسن حصول السكان على الخدمات الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى السلامة. وقد وصل مشروع المملكة المتحدة إلى أكثر من ١١٥ ٠٠٠ شخص إضافي من خلال أنشطة التوعية بمخاطر الألغام. وعملت المملكة المتحدة أيضاً في موزامبيق وسري لانكا وفييت نام ولاوس وكمبوديا والعراق وأوكرانيا على تعزيز قدرة السلطات الوطنية على إدارة برامجها الخاصة المتعلقة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وشاركت المملكة المتحدة في اجتماع الخبراء غير الرسمي المعني بتنظيم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تشملها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي كان مثمراً، خلال شهر نيسان/أبريل من هذا العام، بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونشكر ألمانيا والسفير بيونتينو بشكل خاص، على قيادته مرة أخرى للمناقشات، وندعم التوصيات المقدمة للمؤتمر الاستعراضي.

وعلى الرغم من المناقشات غير الرسمية والبحوث التي أجريت حتى الآن، من الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال، ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار الاتفاقية بسبب ما تزخر به من خبرة تقنية وعسكرية ودبلوماسية. وبصفة المملكة المتحدة رئيساً للجنة الرئيسية ١ في المؤتمر الاستعراضي

الاستقرار وتحدد السلم والأمن الدوليين وتفاقم النشاط الإجرامي مثل الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

لهذا السبب، رحبت المملكة المتحدة بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، مُمرة بإسهام الجهود الرامية إلى تحسين تنظيم عمليات النقل المشروعة أيضاً في منع التسريب، وإعادة التصدير غير المصرح به والاتجار غير المشروع. لقد أيدنا اعتماد الغاية ١٦،٤ التي تستهدف تحديداً الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم التقني والمالي للدول التي تسعى إلى تحسين عمليات مراقبتها للتحويل والانتشار غير المشروع. وخصصنا هذا العام أكثر من ١,٦ مليون جنيه إسترليني لإدارة الأسلحة والذخيرة ومشاريع مكافحة الانتشار.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية. ويساورنا بالغ القلق إزاء تقارير عن استخدام الذخائر العنقودية خلال السنة الماضية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الكف عن استخدام هذه الأسلحة. وأيدنا الإعلان السياسي المتفق عليه في الاجتماع السادس للدول الأطراف هذا العام، تحت القيادة المقتدرة لسفير هولندا فان دير كواست، الذي أدان استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة طبقاً للمادة ٢١، ويحدد هدف تحقيق أهداف الاتفاقية بحلول عام ٢٠٣٠.

وفيما يخص الألغام الأرضية، أعلنت المملكة المتحدة في ١٤ أيلول/سبتمبر، تعهداً آخر بدفع ٢٠ مليون جنيه إسترليني لمواصلة إزالة الألغام المضادة للأفراد من جزر فوكلاند. وسيشمل جزء كبير من المشروع الجديد مسحا دقيقاً لحقل الألغام بهدف تقديم صورة أكثر دقة لتحدي الإزالة المتبقي. وتنطلع إلى تقديم المزيد من المعلومات عن هذه المرحلة المقبلة من أعمال الإزالة، خلال اجتماع الدول الأطراف في سانتياغو وسنبري اتفاقية

وتظل غانا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. ونؤكد الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل، والصك الدولي للتعقب. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونلاحظ مع الارتياح توجيه الاجتماع نداء عاجلا لمعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين والآثار المترتبة على التطورات الجديدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصناعة والتكنولوجيا والتصميم المتعلق بها.

وخلال الاجتماع المذكور، دعت غانا و ٤٧ دولة أخرى ذات تفكير مشابه إلى تنظيم ومراقبة ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ستدرج في تنفيذ برنامج العمل. وسنواصل متابعة هذه المسألة في المحافل المناسبة المتعددة الأطراف لأن القيمة الحقيقية لهذه الأسلحة تتوقف على توافر الذخيرة. ودعت غانا أيضا إلى توسيع المساعدة والدعم لمبادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتشمل البلدان النامية التي لم تخرج من أتون الصراع.

وتضطلع المنظمات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني بدور حاسم في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. وفي غرب أفريقيا، كان تنفيذ الهيئة الإقليمية لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، مفيدا للغاية في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. إننا نكرر الدعوة إلى زيادة المساعدة التقنية

للاتفاقية، والرئيس المعين للاجتماعات الخاصة بالاتفاقية العام المقبل، فإنها ستبذل قصارى جهدها لدعم السفير جانجوا لضمان تحقيق نتائج ناجحة وتطلعية، خلال المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الذي سيعقد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أود أن أكرر تشجيعنا لجميع الدول هنا لجعل التصديق أو الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، أولوية بحيث يمكننا معا إيجاد معايير مشتركة في تجارة الأسلحة الدولية ووقف التدفقات غير المشروعة. ولمعاهدة فعالة تقي بالعرض القدرة على إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح، وتحسين سبل معيشة الملايين وتكملة الجهود العالمية الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.15).

تحتاج جميع الحكومات أسلحة تقليدية لحماية مواطنيها. غير أن انتشار وإساءة استعمال الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، لا يزال يقوض السلم والأمن الدوليين وكذلك التنمية المستدامة.

ولا يشكل توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما إلى الجهات من غير الدول، في عالم يشهد هشاشة كبيرة، وانتشار الجريمة المنظمة، والإرهاب، في الحقيقة السبيل لأولئك الملتزمين حقا بتحقيق السلام والتنمية المستدامين. إن تلك الأفعال تولد عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وتضعف سعينا المشترك لتحقيق عالم خال من الحروب، يجري فيه ضمان حقوق الإنسان، وعالم مكرس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، نكرر ندائنا التي نوجهها للبلدان المنتجة للأسلحة للتأكد من أن الإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتصر على الحكومات والكيانات التي تجيز لها ذلك. إن جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب لن تحقق النتائج المرجوة إذا واصلنا تقديم الأسلحة إلى الجهات من غير الدول.

عدم الانحياز وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/71/PV.15). ونود أيضا أن نطرح بعض المسائل والآراء من وجهة النظر المحددة لوفد بلدنا.

لقد عززت شيلي بفعالية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام باعتبارها جزءا من مسعانا المستمر لضمان أعلى مستوى لحماية البشر وحقوقهم وكرامتهم. وبالنسبة لشيلي، تمثل الاتفاقية أحد أعلى مستويات التآزر بين القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. وبوصف شيلي رئيس الاتفاقية هذا العام، فإنها تشجع تعزيز علاقة إيجابية من منظور الأمن البشري. ويشكل ذلك المسعى جزءا من رغبتنا السياسية في تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

ويتجلى الدليل على التزامنا في كوننا سنستضيف الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، في سانتياغو، حيث سنستعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بجميع مواد الاتفاقية. كما اقترح بلدي ثلاث مسائل مواضيعية لمناقشتها وهي: التعاون الدولي، وإزالة الألغام والمسائل الجنسانية، والظروف الأمنية اللازمة والجهود القيمة التي يبذلها العاملون في مجال إزالة الألغام في جميع أماكن تنفيذ أعمال إزالة الألغام، من أجل الاتفاق على معايير دنيا معينة، مع مراعاة واقع كل بلد.

ونغتزم هذه الفرصة لتتولى عرض مشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام" (A/C.1/71/L.7/Rev.1)، وندعو جميع الدول مرة أخرى إلى تأييد مشروع القرار هذا. ويحتفظ مشروع القرار بروح وجوهر القرار ٥٥/٧٠، الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولم تدخل عليه سوى تحديثات طفيفة. وهو على وجه الخصوص يهيب بالدول الأطراف والدول المشاركة أن تعالج القضايا الناشئة عن المبالغ المستحقة غير المسددة وعن ممارسات الأمم المتحدة المالية والمحاسبية التي نفذت في الآونة الأخيرة.

والمالية إلى جماعات المجتمع المدني لتمكينها من مواصلة العمل الجيد الذي تقوم به في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وبالمثل، لا يمكن المغالاة بشأن دور المرأة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اعتمده في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ويشجع تمكين المرأة من المشاركة في تصميم الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء على النقل غير المشروع لها، وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها.

وقد شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة لتنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية، أحد الإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. وقد صدقت غانا على المعاهدة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ وتعمل حاليا على الإطار التشريعي والتنظيمي من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدة. ونرحب بنتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة المعقود في آب/أغسطس من هذا العام، ونكرر دعوتنا إلى الدول التي لم توقع على المعاهدة وتصدق عليها إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

ونكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وإلى الانضمام إلى هذه الاتفاقيات. ويسرني أن أبلغ هذه الجلسة بأن السلطات الغانية المختصة تتخذ خطوات للانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/71/L.7/Rev.1.

السيد غاريدو ميلو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة

عدم الاستقرار وتعريض التوازن الإقليمي الدقيق للخطر. ولا نزال نشعر بالقلق من تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ولا سيما في المناطق المضطربة، وهو ما لا يتسق مع ضرورات صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب تجنب سياسة ازدواج المعايير صوب جنوب آسيا، القائمة على أساس اعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية ضيقة.

إن باكستان من جانبها ملتزمة بإرساء الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا، الذي يتضمن عنصرا من عناصر توازن القوة التقليدية. وهي لا تريد أن تكون منخرطة ولا هي منخرطة في سباق تسلح مع الهند. وأود أن أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس وزرائنا بلدنا في الجمعية العامة في الشهر الماضي:

”لا يمكننا تجاهل زيادة تكديس الأسلحة في جارتنا بصورة غير مسبقة وسوف نتخذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على قدرة ردع فعالة“. (A/70/PV.11)، صفحة (٥١)

وأنشأت باكستان الآليات التشريعية والتنظيمية وآليات الإنفاذ والآليات المؤسسية اللازمة لمعالجة مجموعة المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويقوم فريق مشترك بين الوزارات بمعالجتها بطريقة متكاملة. ووضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات بشأن تصدير الأسلحة التقليدية، وكذلك آلية تقييم وطنية لتنظيم تجارتها. ونقوم باتخاذ تدابير إضافية لتعزيز نظام الإنفاذ تغطي الواردات والترخيص. وصوتت باكستان مؤيدة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونعتبر معاهدة تجارة الأسلحة خطوة أولى نحو تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ونقلها، وننوه بدخول المعاهدة حيز النفاذ. وسنواصل عمليتنا الوطنية لاستعراض المعاهدة. ونعتقد أن نجاح المعاهدة وفعاليتها وعالميتها سيحدد على أساس تنفيذها بصورة غير تمييزية، ولا سيما معايير المعاهدة والامتثال الصارم للدول الأطراف لمبادئ المعاهدة.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد باكستان بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/71/PV.15).

إن الآثار المزعزعة للاستقرار للأسلحة التقليدية على الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي والخسائر الإنسانية الكارثية تؤكد على ضرورة استمرار الأعمال الرامية إلى مراقبة هذه الأسلحة. ويتطلب تاريخ وسياسة تنظيم الأسلحة اتخاذ نهج شامل يراعي الأولويات والمصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء. وتقدم الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢) توجيهها واضحا في هذا الصدد في الفقرة ٢٢ منها:

”إلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“.

وهناك العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق الناشئة على أفق الأسلحة التقليدية. ويأتي على رأس هذه الاتجاهات مستوى النفقات العسكرية العالمية ونطاقها. فقد تجاوزت النفقات الحالية المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية مبلغ ١,٧ تريليون دولار. وفي حين تبلغ الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة حوالي ٣ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، فإن حوالي نسبة ٣٣ في المائة أخرى تنفق على تغذية وتفاقم النزاعات التي تمنع الميزانية نشوبها أو تحاول منع نشوبها.

ويتجلى تجسّد الاتجاه المثير للقلق نفسه على المستوى الإقليمي. وتشكل جنوب آسيا منطقة حساسة حيث يطغى الإنفاق العسكري لإحدى دولها على إنفاق جميع الدول الأخرى بشكل واضح وكبير. وللإنفاق العسكري كل الإمكانيات لتأجيج

وكانت هولندا فخورة بتوليها رئاسة اجتماعات البروتوكول الخامس لهذه السنة إذ لا تزال إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب تمثل أولوية هامة. ولزيادة شفافية الإبلاغ مضى الاجتماع قدما في وضع قائمة للخبراء العسكريين للمساعدة، عند الطلب، في إعداد التقارير.

ويشكل خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة مصدر قلق متزايدا. وفي العديد من النزاعات تلحق الأجهزة المتفجرة المرتجلة الضرر بالسكان المدنيين بشكل خاص. ونحن بحاجة إلى مواصلة معالجة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في اتفاقية الأسلحة التقليدية وفي اللجنة الأولى على السواء. وفي هذا الصدد، تتطلع هولندا بشكل إيجابي إلى مشروع قرار هذا العام بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة. و قد تشرفت هولندا هذا العام بتولي رئاسة اتفاقية الذخائر العنقودية. ويتمثل الهدف الرئيسي لرئاستنا هذه في إعطاء مزيد من الزخم لتنفيذ خطة عمل دوبروفنيك بوصفها خريطة طريق مشتركة بالنسبة لنا. وقد عملنا بجد - بالتعاون مع لجنة التنسيق ووحدة دعم التنفيذ - مواصلة ذلك الزخم.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن في استطاعتنا أن نجعل الذخائر العنقودية من مخلفات الماضي. تحقيقا لهذه الغاية، فقد أصدرنا إعلانا سياسيا بشأن التنفيذ، بما في ذلك تحديد الموعد النهائي لإنجاز جميع الالتزامات المستحقة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أعتد ذلك الإعلان بتوافق الآراء في الاجتماع السادس للدول الأطراف. ونواصل العمل أيضا على تحقيق عالمية المعاهدة عبر توجيه الرسائل وبذل المساعي ذات الصلة في عواصم الدول. وهناك الآن ١٠٠ من الدول الأطراف، وقد حددنا لأنفسنا هدفا يطمح إلى زيادة ذلك العدد إلى ١٣٠ دولة طرفا بحلول ٢٠٢٠. وبالتالي، نحبب بالدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم إلى المعاهدة.

ومنذ بدء نفاذها، وضعت معاهدة تجارة الأسلحة قاعدة دولية فعالة ضد النقل غير المسؤول للأسلحة. وبما أنه قد تم تناول معظم المسائل التنظيمية والإجرائية، فإن على المؤتمر المقبل

وأصبحت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر عنصرا لا غنى عنه للعمل الإنساني المعاصر وآلية نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلا عن كونها منتدى للنظر في أفضل السبل لحماية المدنيين والجنود على السواء من آثار تلك الأسلحة.

ويكمن نجاح الاتفاقية في التوازن الدقيق الذي تسعى لإقامته بتخفيف المعاناة الإنسانية إلى أدنى حد بدون التضحية بالمصالح الأمنية المشروعة للدول. وتوفر اتفاقية الأسلحة التقليدية منبرا مثاليا للتعامل مع موضوع الذخائر العنقودية نظرا لأنها تنسق الشواغل الإنسانية الحقيقية مع الضرورات الأمنية للدول. وعلاوة على ذلك، ومن أجل معالجة مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة بطريقة شاملة ومتوازنة، فإن الاتفاقية توفر المحفل الأنسب. وتشاطر باكستان الشواغل حيال اقتناء واستخدام الجهات من غير الدول والإرهابيين للأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ومن دواعي الشرف لباكستان توليها رئاسة المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ونتطلع إلى المشاركة البناءة من جانب جميع الدول الأطراف في العملية، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات في الوقت المناسب.

السيد فيرستيدين (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. لقد كانت المناقشة بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي جرت خلال العامين الماضيين مناقشة بناءة وشاملة ولكنها حتى الآن تفتقر إلى توجه استشرافي واضح. ولذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوة التالية لتحسين تركيز مداولاتنا، ولتحقيق هذه الغاية نؤيد بقوة إنشاء فريق للخبراء الحكوميين.

التبرعات الاستئماني التابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام .

وتوافق هولندا على أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستحق مزيداً من الاهتمام. فهي ما تزال مسؤولة عن معظم الخسائر البشرية ذات الصلة بالأسلحة في جميع أنحاء العالم. ونؤيد الإعلان المقدم من فرنسا بشأن تعزيز الالتزام الدولي بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونؤيد أيضاً المناقشة الدولية المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونرى أنه ينبغي أن تركز هذه المناقشة على اتخاذ تدابير ملموسة وعملية لأجل الحد من الأضرار والخسائر البشرية. ومن الضروري الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.52.

السيد بيونينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.15) غير أننا نود التشديد على بعض المسائل بصفتنا الوطنية.

فبالنظر إلى النزاعات المستمرة التي لا تزال تسبب الأذى للسكان المدنيين وتزعزع الاستقرار في جميع أنحاء العالم، فإن من الأهمية بمكان بذل مزيد من الجهد لكبح الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية وتخزينها بصورة مفرطة. وتأخذ ألمانيا ولاية اللجنة الأولى في هذا الصدد على محمل الجد، وتشارك بنشاط في تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فهي تعترم تقديم مشروع قرار هذا العام المعنون "توطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح" (A/C.1/71/L.52) وتدعو الأعضاء إلى تأييده.

للدول الأطراف أن يشرع في تناول المسائل الموضوعية ذات الصلة بعالمية المعاهدة وتنفيذها. وتساهم هولندا في جهود تقديم المساعدة والتوعية من خلال الاتحاد الأوروبي، بينما تساهم على الصعيد الوطني في مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، ومشروع تحديد الأسلحة التابع لمعاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن برنامج الرعاية الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع ستيكسون للتقييم الأساسي. ونرحب بإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني لمعاهدة تجارة الأسلحة مؤخرًا، وسنساهم في هذه المبادرة الجديدة.

ويصادف هذا العام مرور الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وخلال ربع القرن الماضي، أسهم السجل إسهامًا هامًا في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في مجال الأسلحة ونقلها. ونحث الدول بقوة على التصديق على هذا الصك الهام. ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية في مجال التسلح (A/71259) وتوصياته، لا سيما توصيته بإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها فئة منفصلة.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فما زلنا نواصل إحراز التقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة بموجب هذه الاتفاقية قبل حلول عام ٢٠٢٥. ونطلع إلى مواصلة هذه المناقشات في الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في سانتياغو، في شيلي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن من شأن نهج طوعي ذي طابع أكثر فردية ويهدف إلى المزيد من التعاون والمساعدة أن يساعد في هذا الصدد.

وهولندا على استعداد للاضطلاع بدورها. وبفضل برنامجنا الجديد لمكافحة الألغام والذخائر العنقودية، فقد تعهدنا بتوفير مبلغ ٤٥ مليون يورو للأنشطة المتعلقة بالألغام والذخائر العنقودية في ١٣ بلداً خلال الفترة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، فإننا نساهم بمبلغ ٣ ملايين يورو لصندوق

على حد سواء. وتدلل تلك الشراكة على اقتناعنا بأن المسؤولية عن نجاح تنفيذها تقع على عاتق الدول والمناطق المتضررة. ونحن على استعداد لدعم هذه الإجراءات التي خصصنا لها نحو ٧ ملايين يورو.

وعلاوة على ذلك، لا تزال ألمانيا ملتزمة بتعزيز عالمية وفعالية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. فهي ركيزة أساسية لتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، وبالتالي، فلا غنى عنها لمنع النقل غير المشروع للأسلحة. وعليه، نرحب على وجه الخصوص بإنشاء صندوق التبرعات الاستثماري للمعاهدة، والذي يهدف إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ المعاهدة. وستساهم ألمانيا في ذلك الصندوق، فضلا عن مواصلة تنفيذ تدابير الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفيما يخص اتفاقية الذخائر العنقودية، فقد تولت ألمانيا رئاستها في بداية أيلول/سبتمبر. ونود أن نشكر هولندا على عملها بصفتها رئيسة لها في العام الماضي. ويبيّن استخدام الذخائر العنقودية في سوريا واليمن الأثر المدمر لتلك الذخائر وخسائرها البشرية غير المقبولة. وعليه، فقد أصبحت الحاجة للاتفاقية ماسة ولا غنى عنها أكثر من ذي قبل لتحقيق رؤيتنا المشتركة الرامية إلى إقامة عالم خال من الذخائر العنقودية. وسأتولى، بصفتي رئيسا للاتفاقية، قيادة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. وندعو جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وسواصل دعوة الدول التي لم تفعل ذلك بعد. ويتمثل جانب هام آخر من رئاستنا في تبسيط إجراءات الإبلاغ وتقييم احتياجات التعاون الدولي الرامي إلى زيادة الإبلاغ ومساعدة الدول الأطراف على الوفاء بواجباتها بموجب الاتفاقية.

وكان العمل الذي تم الاضطلاع به، في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مفيدا للغاية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وينبغي قياس التزامنا بتعزيز السلام استنادا إلى الإجراءات التي نتخذها، أي التدابير العملية المتخذة لنزع السلاح. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز بشأن الصك العالمي الوحيد لتحقيق الشفافية: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، خلال دورة فريق الخبراء الحكوميين لهذا العام. ونرى أن من شأن إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السجل بوصفها فئة كاملة أن يجعله أداة أكثر فائدة. ويتوقف نجاح السجل في المستقبل على مشاركتنا، ونحن على استعداد لتقديم الدعم للدول الراغبة في الإسهام فيه. وأود أن أنتقل الآن إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدافع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦،٤، ما تزال ألمانيا تعمل بنشاط في الدعوة إلى إنشاء تحالف عالمي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن من الضروري تحسين التنسيق سعيا إلى تعزيز فعالية تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبالتالي، فإننا نسعى إلى إقامة شراكة مع الدول المعنية الأخرى والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المؤسسات البحثية. وقد وفرت الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة - بوصفها شريكا - منصة رقمية في صيف هذا العام.

وتوفر اجتماعات مجموعة الدول المهتمة باتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار منبرا مفتوحا للحوار في سياق محاولتها تحليل الاحتياجات والموارد، فضلا عن التوفيق بينها. ونعتمد في العام المقبل زيادة الاهتمام بتمكين الدول من تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٦،٤ فضلا عن قياس ذلك التنفيذ.

ونحن فخورون أيضا بتنامي شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التركيز بصفة خاصة على منطقة الساحل على الصعيدين التقني والسياسي

وتأمل أن تستمر جهودنا المشتركة في هذا المجال. وتتمثل الخطوة التالية في تأييد توصيات فريق الخبراء في إطار المؤتمر الاستعراضي الخامس.

وتجسد الولاية المقترحة من قبل الخبراء الطابع المعقد للمشكلة في أبعادها القانونية والتقنية والأخلاقية. ونرى أنه يمكن التوصل إلى تفاهم مشترك في هذا الخصوص، فضلا عن تحديد سبيل المضي قدما في هذا العمل الطموح. ونأمل أن تؤيد تلك التوصيات الأطراف المتعاقدة السامية في المؤتمر الاستعراضي، وأن يؤدي ذلك إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين في عام ٢٠١٧.

وأود قبل أن أختتم بياني، الإدلاء بملاحظة إضافية بشأن مسألة عاجلة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن، وتعرب عن إدانتها لآخر محاولة إطلاق فاشل للقذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل تلك المحاولة انتهاكا إضافيا لقرارات مجلس الأمن التي تحظر صراحة استخدام كوريا الشمالية لتكنولوجيا القذائف التسيارية. وتعارض ألمانيا بشدة هذه الاستفزازات المرفوضة، وتدعم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ المزيد من التدابير الهامة. وتعيد ألمانيا دعوتها إلى كوريا الشمالية أن تتخلى على الفور عن قدراتها النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن التحقق منها وتمثل للقانون الدولي دون مزيد من التأخير.

ولهذا أماننا نحن الدول الأطراف تحد كبير، وهو التنفيذ الفعال للمعاهدة. وينبغي أن نلاحظ أن دولة كوستاريكا تضطلع بمسؤولياتها في ذلك الصدد. ونحن بحاجة إلى زيادة التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك التكميلية مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحن بحاجة إلى اعتماد الصكوك الملزمة قانونا لمكافحة الاتجار بتلك الأسلحة ووسمها والسمسرة غير المشروعة فيها. ويجب وضع معايير قوية وإلزامية لإدارة المخزونات حتى تتمكن من وضع حد لما يعد مستويات مفرطة من إنتاج هذه الأسلحة.

وعليه، فإن كوستاريكا، بفضل التعاون والمساعدة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة والمشروع المقدم من المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات والاتحاد

والسيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): قبل عام واحد، ومن خلال الاعتماد التاريخي لخطبة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، صدقنا على الصلة الحاسمة بين نزع السلاح والتنمية. وندعو إلى زيادة الجهود بغية إجراء دراسة شاملة لنظام الأسلحة التقليدية المعقد، مما يمكننا من اتخاذ إجراءات ملموسة نهائية لتحقيق الهدف ١٦،٤ وتحقيق

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): قبل عام واحد، ومن خلال الاعتماد التاريخي لخطبة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، صدقنا على الصلة الحاسمة بين نزع السلاح والتنمية. وندعو إلى زيادة الجهود بغية إجراء دراسة شاملة لنظام الأسلحة التقليدية المعقد، مما يمكننا من اتخاذ إجراءات ملموسة نهائية لتحقيق الهدف ١٦،٤ وتحقيق

مما يؤدي إلى تآكل الضوابط الديمقراطية والرقابة الدولية على استخدام القوة. وفي ذلك الصدد، نؤيد مبادرات إجراء مناقشة أوسع نطاقاً بشأن الأثر الإنساني للطائرات المسلحة بدون طيار، بما في ذلك أثرها على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشأن الشواغل الأخلاقية على أساس دراسة عام ٢٠١٥ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فضلاً عن الجهود والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

إن كوستاريكا تلقي الضوء على دور المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. ونرحب بإسهام المجتمع المدني في تحديد المشاكل ومساعدته في إيجاد الحلول. ونوجه انتباه الدول إلى أهمية معالجة التحديات القديمة والجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أشدد على أن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء للتكاتف والتعاون بشأن المبادرات التي يمكننا من التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ولا سيما السكان المدنيون. ويمكن للجنة الأولى أن تعول على التزام كوستاريكا بإحراز تقدم بشأن هذه الأهداف.

السيدة نايدو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
نظراً لضيق الوقت، سنقتصر في بياننا على بعض المسائل الأكثر إلحاحاً في مجال الأسلحة التقليدية.

إن تنامي العضوية في معاهدة تجارة الأسلحة دليل على أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تتشاطر الرؤية والأهداف المشتركة للمعاهدة. إن المعاهدة تحدد قواعد ومعايير عالية يجب على البلدان الالتزام بها عند النظر في عمليات نقل الأسلحة، وبالتالي منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، الذي يؤدي إلى تفاقم النزاع والجريمة، ولا سيما في أفريقيا. سيسهم التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة وعالميتها بشكل ملموس في تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين وفي التخفيف من

الأوروبي، تعمل على الإدارة الفعالة والشفافة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القطاع الأمني الخاص. وفي العام المقبل، سنبداً مبادرة لبناء القدرات الوطنية من أجل الحد من تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها.

ونرحب بنتيجة الاجتماع السادس للدول الأطراف الذي يعقد كل عامين لتقييم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. وحتى إن استمر الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، واستمر تراكمها المفرط وانتشارها بدون ضوابط، اللذين يغذيان بدورهما العنف المسلح والإرهاب في أجزاء عديدة من العالم ولهما عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية كبيرة، نرحب بالتدابير التي اتخذت في الوثيقة الختامية. وهذه التدابير ستساعد على كفالة تنفيذ برنامج العمل وفقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتأمل كوستاريكا في أن يتناول المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الشواغل الأخلاقية والقانونية والتقنية التي أثّرت منذ عام ٢٠١٣ فيما يتعلق بنظم السلاح الفتاكة ذاتية التشغيل، التي نرى أنها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك في المؤتمر الاستعراضي المقبل سندعو إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للخبراء الحكوميين لتحديد الخطوات اللازمة لإحراز تقدم بشأن اتفاقية دولية لحظر هذه الأنواع الجديدة من تكنولوجيات الأسلحة التقليدية.

ونعتقد أيضاً أن الوقت قد حان لتجاوز مجرد الكلمات. ونحن بحاجة إلى البت في استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار خارج المناطق التي توجد فيها أعمال القتال الفعلية. ونتفق مع الشواغل التي أعرب عنها قبل بضعة أيام ممثلو المجتمع المدني، وهو أن استخدام المركبات الجوية غير المسلحة كثيراً ما يتسم بعدم الشفافية، وغياب المساءلة أو التعويضات للضحايا،

الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، نشجع جميع الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها. وكذلك ندعو الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لا سيما تلك التي تستمر في حيازة واستخدام هذه الأسلحة، إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير.

وفي حين أن الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي يشكلان تحديات وفرصا على حد سواء، ينبغي أن ندرك أن إمكانية استخدام التكنولوجيات كأسلحة تثير المسائل الأساسية الأخلاقية والقانونية والتشغيلية والسياسية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن مبادئ القانون الدولي الإنساني تنطبق على استخدام جميع الأسلحة في جميع حالات الصراع، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونؤيد توصيات المؤتمر الاستعراضي بتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين لمناقشة هذه المنظومات، الأمر الذي من شأنه أن يعمق فهمنا لدرجة الرقابة أو السيطرة البشرية التي تتطلبها الأسلحة ذاتية التشغيل.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مسألة هامة أخرى تتطلب الاهتمام. ومن الضروري أن نعيد التأكيد على مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تنطبق على جميع حالات الصراع بغية منع القتل العشوائي للمدنيين. وفي هذا السياق، فإننا ندرك أيضا التهديد المتزايد الذي يشكله استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وزيادة المخاطر الإنسانية الناجمة عن حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي تؤثر أساسا على السكان المدنيين.

وفيما يتعلق بالاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ الكامل لجميع أحكامها وخطة عمل دوبروفنيك. ومن الأهمية بمكان مواصلة وصم استخدام الذخائر العنقودية. وللمخلفات الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية أيضا أثر سلبي على الرفاه الاجتماعي

المعانة البشرية من خلال التصدي لآفة الصراعات المسلحة، التي كثيرا ما تستهدف النساء والأطفال.

إن التزام جنوب أفريقيا بالمعاهدة يعزز دورها الدولي بوصفها من البلدان المسؤولة التي تقوم بصنع الأسلحة التقليدية وحيازتها والتجارة بها. وجنوب أفريقيا تدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة التقليدية التصديق والانضمام إلى المعاهدة من أجل زيادة تعزيز عالميتها.

وشاركت جنوب أفريقيا في الاجتماع السادس للدول الأطراف الذي يعقد كل عامين في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إن جنوب أفريقيا تسلم بأن تنفيذ الالتزامات بموجب برنامج العمل كان له أثر ملحوظ بالفعل على الاتجار غير المشروع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتكملة الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي، مثل البروتوكول الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر وغير ذلك من المواد ذات الصلة. وكما حدث في الدورات الماضية، تشارك جنوب أفريقيا كولومبيا واليابان في تقديم القرار الجامع بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/C.1/71/L.25).

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة تماما باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومبادئ القانون الدولي الإنساني المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات الملحق بها. وتتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الخامس القادم. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أنه من خلال عملية الاتفاقية فحسب ستمكن حقا من التخفيف من المعاناة التي تسببها بعض الأسلحة اللاإنسانية. وفي إطار تضرر العديد من الدول، لا سيما من

ونحن مصممون على التصدي لهذا الخطر المتنامي في المنطقة، وذلك بصورة فردية وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على حد سواء. والأمر يستلزم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والقواعد والمعايير الدولية، والآليات الوطنية تنفيذا صارما. ويوجد أساس معياري هام بالفعل في شكل قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع.

إن خطر احتمال وقوع بعض منظومات الأسلحة، مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة والصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون وصواريخ أرض - جو، في أيدي الأتمة هائل ولا ينبغي تجاهله. وقد تمت البرهنة على آثارها المدمرة بجلاء في السنوات الأخيرة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في مناطق أخرى كذلك. ويمكن لمنظومات الأسلحة هذه، ولا سيما منظومات الدفاع الجوي المحمولة، أن تسبب في آثار كارثية هائلة، بما في ذلك على السكان المدنيين. ولذلك، ينبغي ألا تكون هذه الأسلحة إلا في أيدي الدول ذات السيادة التي تتصرف بمسؤولية والتي تمثل للقواعد والمعايير الدولية التي تعهدت بها. وتقع مسؤولية خاصة عن منع الانتشار غير المأذون لهذه الأسلحة وإساءة استخدامها على عاتق الدول المصدرة التي تنقل الأسلحة. وينبغي بذل جهود لعالجة هذه المسألة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية على السواء.

ويمثل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة هامة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها عن مقصدها. وترحب إسرائيل بالنتيجة الناجحة لاجتماع فترة السنتين السادس للدول الأطراف. وإذ يسلم برنامج العمل بأهمية التنفيذ على الصعيد المحلي، فإنه يعالج في الوقت نفسه الحاجة إلى بذل جهود في المجالين الإقليمي والعالمي. وينبغي أن تبقى الدول التي تتقاسم مصالح إقليمية حيوية على قنوات الاتصال مفتوحة للتعاون الإقليمي من أجل

والاقتصادي للمدنيين. وجنوب أفريقيا تدين استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي دولة أو طرف فاعل. وثمة حاجة إلى تكثيف الجهود صوب إضفاء الطابع العالمي لهذه الاتفاقية إذ لا تزال البلدان التي تملك مخزونات كبيرة من الذخائر العنقودية وتواصل إنتاج هذه الأسلحة الضارة خارج الاتفاقية.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سأقرأ نسخة مختصرة من بياني. وسيكون البيان الكامل متاحا على الموقع الشبكي QuickFirst.

على مدار السنوات الماضية، أصبح الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط معقدا وغامضا وهشا أكثر فأكثر. وأصبح الشرق الأوسط، للأسف، بمثابة مختبر للأنشطة الإرهابية حيث ما زالت الأنظمة القمعية والمنظمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من الجهات من غير الدول تعيث فسادا في منطقة تئن بالفعل تحت وطأة عدم الاستقرار والتطرف العنيف. وتعتبر إسرائيل التهديد الذي تشكله الأسلحة التقليدية وانتشارها أمرا ضارا، إذ تتم حيازة ونشر هذه الأسلحة في المنطقة بمواصفات وكميات غير مسبقة. وهي تنتشر عبر وسائل غير مشروعة متعددة وتُستخدم على نطاق واسع وعمدا ضد السكان المدنيين وقد أودت بحياة مئات الآلاف من الناس. وينبغي الاعتراف بأن بعض الدول في منطقتنا تشجع وتدعم وتساند المنظمات الإرهابية، بما في ذلك من خلال التمويل والتدريب ونقل كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة.

وينبغي التأكيد، في هذا السياق، على أن إيران تستخدم منظمات وكيله عنها لبث الرعب والانخراط في أعمال عدائية في محاولة منها للهيمنة على المنطقة. وفي بعض الحالات، مثل سورية، يستخدم النظام أسلحته، بما فيها القذائف والبراميل المتفجرة، ضد سكان البلد. وللأسف، فقد أصبحت المعاناة والبؤس والموت والحصار والتشريد الواسع النطاق جزءا من الحياة اليومية.

تشدد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أهمية الشواغل الإنسانية الناجمة عن استعمال الأسلحة التقليدية. وعليه، فإننا ندعم بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة من خلال المشاركة النشطة في أعمال اللجان الدولية المعنية بالأسلحة التقليدية. وقد أصبحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، كاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وأربعة من بروتوكولاتها والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

كما تدعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هدف اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وقد أعلنت عن عزمها على الانضمام إلى الاتفاقية. وتحيط جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية علما ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن ندرس المعاهدة حاليا بهدف أن تصبح دولة طرفا فيها في المستقبل.

وعلى الرغم من أنه ليس للأسلحة التقليدية نفس مفعول أسلحة الدمار الشامل، فإنها قد تخلف آثارا كبيرة ذات عواقب طويلة الأمد. ومخلفات الحرب من المتفجرات تتسبب في مشاكل إنسانية وتلحق ضررا غير مقبول بسبل العيش وتضع عقبات خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. وعليه، تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن قلقها إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد وفد بلدي برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في سياق التصدي لهذه المسألة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي أحد أكثر بلدان العالم تلوثا بالذخائر غير المنفجرة. فقد أسقطت حوالي ٢٧٠

تعزيز برنامج العمل. ونحن نفتقر بمرارة، للأسف، إلى هذه القنوات في الشرق الأوسط. وأهميتها واضحة، لا سيما خلال هذه الأوقات.

تضمن إسرائيل آلية سجل الأمم المتحدة وتقدم تقاريرها إليه سنويا. ومن المؤسف جدا أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة تقريبا، في منطقة الشرق الأوسط، التي تقدم تقارير سنوية، ونحث الدول الإقليمية الأخرى على تقديم تقاريرها.

وتسلم إسرائيل بأهمية معاهدة تجارة الأسلحة باعتبارها إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي. فالمعاهدة تبرهن على الالتزام بتعزيز تنظيم تجارة الأسلحة مع مراعاة أن حيازة الأسلحة للدفاع عن النفس أمر مشروع عندما تتم التجارة فيها وفقا للمعايير والقواعد الصحيحة. وتدعم إسرائيل، بوصفها دولة موقعة، أهداف ومقاصد المعاهدة. والكثير من مبادئ المعاهدة ومعاييرها مجسدة بالفعل في سياسات إسرائيل القوية المتعلقة بالصادرات وفي آلياتها للمراقبة.

وأخيرا، ترى إسرائيل أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أداة هامة وأنها تمثل المنتدى المناسب لمناقشة التحديات العديدة في مجال الأسلحة التقليدية، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن الضروري بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية في تطبيق القانون الدولي الإنساني. وتتطلع إسرائيل إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس وتعتقد أن مسائل، مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام غير الألغام المضادة للأفراد ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف من الجانبين التقني والقانوني على السواء. وسيكون المؤتمر الاستعراضي فرصة للدخول في مناقشات مجدية، وتلتزم إسرائيل بالقيام بذلك.

السيد سامونتي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة، ممارسة لحق الرد. وقبل المضي قدما، أود مرة أخرى أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر مدتها على عشر دقائق والمداخلة الثانية تقتصر على خمس دقائق.

السيد ماسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة.

وتود الأرجنتين التشديد على الحالة الخاصة التي تؤثر على إقليم جزر ماليفيناس الأرجنتيني، وفقا للإعلان التفسيري الذي أصدرته الأرجنتين عند التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، والذي لم يُعدل ويشكل الأساس الرئيسي لتمديدنا. والجزء الوحيد من الأراضي الأرجنتينية الذي تضرر من الألغام المضادة للأفراد هو جزر ماليفيناس. ولكن الأرجنتين منعت من الوصول إلى هذه الألغام للامتنال الكامل للالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية، لأن هذا الجزء بالإضافة إلى جزر جورجيا الجنوبية وساوث سنديويتش والمناطق البحرية المحيطة بها محتلة بصورة غير قانونية من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي محل نزاع على السيادة.

والواقع أن الجمعية العامة تعترف بوجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث سنديويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وحثت الحكومتين على استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد كلفت الجمعية العامة الأمين العام بالشروع في بعثة مساع حميدة لمساعدة الطرفين على الوفاء بهذه الولاية، ويجب على الأمين العام أن يبلغ الجمعية بأي تقدم محرز.

مليون قطعة من الذخائر العنقودية أثناء الحرب في الهند الصينية، في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٣، فوق أراضي لاو ولم تنفجر نسبة ٣٠ في المائة منها تقريبا ولا تزال الآن مبعثرة في معظم مقاطعات البلد. وتسبب إرث استخدام الذخائر العنقودية في عقبات طال أمدها لا تزال تعقد سبل عيش أبناء شعبنا وتميئنا الوطنية. وإزالة الذخائر غير المنفجرة سيستغرق وقتا طويلا ويتطلب موارد ضخمة، كما بينت التجربة. ونود أن نعرب، في هذا الصدد، عن خالص شكرنا للبلدان والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى التي توفر تمويلًا ودعما ومساعدة تقنيين لبلدي، بما في ذلك تعهد الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بتقديم مبلغ ٩٠ مليون دولار على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

ومن جانبنا، وفي سياق التصدي لهذه التحديات، أعلنت حكومة لاو في ٧ أيلول/سبتمبر اعتبار الهدف ١٨ من أهداف التنمية المستدامة هدفا وطنيا. ونأمل، من خلال الجهود التي نبذلها للتخلص من خطر المتفجرات من مخلفات الحرب، أن يتدفق الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف تحديدا من أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات المقبلة.

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها أحد أشد البلدان تضررا، تدعو بنشاط إلى تعزيز عالمية الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية بغية منع إلحاق مزيد من الإيذاء بالبشرية جراء الذخائر غير المنفجرة. ولذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بنتائج الاجتماع السادس للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتتطلع إلى الاجتماع السابع المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل إيجاد عالم خال من الذخائر العنقودية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للتو إلى المتكلم الأخير لهذا اليوم.

أرسلنا إلى مجلس الأمن مؤخراً رسالة حول هذه المواد. إن الكيان الإسرائيلي يخرق كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح التقليدي وغير التقليدي وكذلك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. لقد استخدم الكيان الإسرائيلي كافة أنواع الأسلحة المحرمة ضد شعوب المنطقة في اعتداءاته المتكررة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

وكذلك ناقشت هذا الموضوع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التي تعتمد قراراً سنوياً ينص على أن هذا الوضع الاستعماري الخاص والفريد - النزاع على السيادة - ينبغي أن ينتهي بطريقة سلمية وتفاوضية ويدعو الحكومتين إلى استئناف المفاوضات لتحقيق ذلك الغرض. وقد اتخذت أحدث نسخة من هذا القرار في ٢٣ حزيران/يونيه من هذا العام. ومع ذلك، وبالرغم من التصريحات المتكررة من الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية والدولية، لا تزال المملكة المتحدة ترفض الدعوة إلى استئناف المفاوضات.

وفيما يتعلق بدعوة الأرجنتين إلى وقف العمل بموجب اتفاقية أوتافا، التي قدمتها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فقد قدمت خطة لتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية في المناطق المتنازع عليها خلال سنوات التمديد الـ ١٠ بحيث وفي حالة استئناف المفاوضات بشأن السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، يمكن للبلدين التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وتؤكد الأرجنتين من جديد سيادتها على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): يحاول ممثل الكيان الإسرائيلي دائماً الهروب من الواقع ومن ترسانة القرارات المتخذة ضد هذا الكيان من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول. لقد نسيت ممثلة الكيان الإسرائيلي أن تجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم، والذين يعملون على الاتجار بهذه الأسلحة لزراعة الاستقرار في كافة المناطق في العالم هم ضباط إسرائيليون. إضافة إلى الاتجار بالأعضاء البشرية.

يقوم الكيان الإسرائيلي الآن وبشكل علني بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في سورية بكافة أنواع السلاح والمعدات والذخائر، بما في ذلك مواد كيميائية. وكنا قد